مجلة معهد الإمام الشاطبي

أقوال الإمام الطَّلَمَنْكي في قضايا الرسم العثماني

عرض ومناقشة

إعداد

د. حمود بن محمد بن حمود ردمان

الأستاذ المساعد بقسم القرآن الكريم وعلومه– كلية التربية بالمحويت – جامعة صنعاء

- من مواليد عام ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م ، بمدينة المحويت باليمن.
- تخرج في الكلية العليا للقرآن الكريم بجامعة صنعاء عام ١٤٢٣هـ= ٢٠٠١/٢٠٠٢م.
- نال شهادة الماجستير من قسم القراءات وعلومها –كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها بطنطا بجامعة الأزهر عام ١٤٣١هـ=٢٠١٠م بأطروحته: "**القراء والقراءات في القرن الثالث الهجري**"، كما نال منه شهادة الدكتوراه عام ١٤٣٩هـ=٢٠١٨م بأطروحته: "**توجيهات العلماء لقاعدتي الحذف والزيادة في الرسم العثماني دراسة تحليلية مقارنة**".
- البريد الشبكي : hamoodradman@yahoo.com

الملخص

اهتم العلماء بالمصاحف العثمانية، ووصفوا طريقة كتابتها وصفاً دقيقاً، وحاول بعضهم توجيه ما خالف فيها قواعد الرسم الإملائي، ومن هؤلاء العلماء الإمام الطَّلَمَنْكِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ الذي له مساهمة واضحة في علم الرسم العثماني، من خلال مؤلفاته وأقواله التي تناقلها مَنْ جاء بعده، ولما كانت كتبه مفقودة، ووجدت اللبيب في (**الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة**) قد نقل عنه بعض الأقوال منها ما هو في وصف ظواهر الرسم، ومنها ما هو في توجيه هذه الظواهر، انعقد العزم لديَّ على جمع هذه الأقوال، ومناقشتها، إبرازاً لجهود هذا الإمام في هذا المجال، فكان هذا البحث، بعنوان: (**أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيّ في قضايا الرسم العثماني عرض ومناقشة**)، ذكرت في التمهيد ترجمة مختصرة للإمام الطَّلَمَنْكِيِّ، ثم جمعت أقواله في وصف ظواهر الرسم العثماني في المبحث الأول، وخصَّصت المبحث الثاني لأقواله في توجيه هذه الظواهر، وجعلت المبحث الثالث لذكر أقواله العامة في الرسم العثماني، مع دراسة هذه الأقوال ومناقشتها، وبيان مكانتها عند علماء الرسم، ثم ختمت ذلك بالخاتمة التي ضمنتها خلاصة هذا البحث وأبرز نتائجه.

الكلمات المفتاحية: أقوال -الطلمنكي- الرسم العثماني.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه الغُرِّ الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الإمام الطَّلَمَنْكِيَّ من العلماء المُبَرِّزين في العلوم الإسلامية عامة، وفي علم القراءات خاصة، فله جهود ملموسة في خدمة هذه العلوم، تمثَّلت في مؤلفاته، وأقواله التي نقلها عنه مَنْ جاء بعده.

وعلى الرغم من أهمية هذا الإمام ومكانته العالية، فإنه لم يلق حظه من الدراسة، ربما يكون ذلك راجعاً إلى ضياع كُتُبه التي أَلَّفها، كغيرها من كتب التراث التي ما زالت بحاجة ماسة إلى البحث عنها في رفوف المكتبات العامة ودور المخطوطات، ولعل الأيام تجود بشيء من ذلك.

ولما كنت في مرحلة (الدكتوراه) وقفت على أقوال للطَّلَمَنْكِيِّ في علم الرسم، بعضها في وصف ظواهر الرسم، وبعضها الآخر في توجيه تلك الظواهر، وهذه الأقوال بلغت اثنين وثلاثين قولاً ذكرها اللبيب في (الدرة الصقيلة)، نسب ثلاثةً منها إلى كتاب الطَّلَمَنْكِيِّ(الرد والانتصار)، الذي جزم بنسبته إليه، ونسب خمسةً منها إلى كتاب (الدر النظيم في رسم القرآن العظيم) الذي رآه في تِلِمْسَان عند شيخه ابن خميس، لكنه شك في نسبته إلى الطَّلَمَنْكِيِّ[1]، أما بقية الأقوال فقد نسبها اللبيب إلى الطَّلَمَنْكِيِّ دون أن يعزوها إلى أيٍّ من كتابيه.

وبما أن كتابَيه المذكورين آنفاً في عداد الكتب المفقودة، فإني عزمت – مستعيناً بالله– على جمع هذه الأقوال ودراستها ومناقشتها، وموازنتها بأقوال العلماء في هذا المجال، مظهراً مكانتها وأهميتها عند علماء الرسم العثماني، والله الموفق والهادي إلى سبيل الرشاد.

(١) ينظر: الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٤٦٣، ٤٦٤).

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يبرز شخصية الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ في مجال علم الرسم العثماني، ويجمع أقواله، ويناقش آراءه، موضِّحاً مكانتها وأثرها في هذا المجال.

أهداف البحث:

١- إظهار جهود الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ في علم القراءات بشكل عام، وعلم الرسم على وجه الخصوص.

٢- جمع أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ في الرسم، وتصنيفها ودراستها ومناقشتها.

٣- إبراز موقف الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ من الرسم العثماني.

الدراسات السابقة:

لم تفرد شخصية الطَّلَمَنْكِيِّ في علم القراءات بالدراسة والبحث[١]، وإنما تناولتها الدراسات والأبحاث من نواحٍ أخرى، فقد تناول الباحث عبد القادر شياع جهوده في العقيدة [٢]، وتناول الباحث عبد اللطيف أيت عمي جهوده في الدراسات الإسلامية[٣]، ترجم فيه للطَّلَمَنْكِيِّ ترجمة مستفيضة، وذكر آثاره ومؤلفاته.

---

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن الدكتور غانم قدُّوري الحمد قد أشار إلى كتاب (الرد والانتصار) للطلمنكي عند ذكر مصادر التوجيه اللغوي، وذكر أن اللبيب نقل عنه نصوصاً كثيرة، معظمها في تعليل رسم المصحف، مما يغلب على الظن أنه في تعليل هجاء المصحف، أو في رسم المصحف وتعليله، ولكن الدكتور غانم لم يجمع هذه الأقوال ولم يتتبعها. ينظر: الميسر في علم رسم المصحف وضبطه (ص١٨١)، ورسم المصحف بين التعليل اللغوي والتوجيه الدِّلالي (ص٢٧، ٢٨).

(٢) وهو عبارة عن رسالة (ماجستير) نوقشت في جامعة تكريت، كلية التربية، قسم علوم القرآن سنة (١٤٣١هـ=٢٠١٠م) بعنوان (الإمام الطلمنكي وجهوده في العقيدة).

(٣) وهو عبارة عن بحث منشور في مجلة دار الحديث الحسنية بالمغرب، العدد الثاني عشر، سنة ١٩٩٥م، بعنوان: (أبو عمر الطَّلَمَنْكِيُّ وآثاره في الدراسات الإسلامية بالأندلس).

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهجين الاستقرائي والتحليلي، وذلك في جمع أقوال الطَّلَمَنْكِيِّ في علم الرسم، ثم عرضها ومناقشتها، وبيان مكانتها عند علماء الرسم.

خطة البحث:

المقدمة، وقد مضت متضمنة أهمية البحث، وأهدافه، وخطته، والدراسات السابقة.

التمهيد: ترجمة مختصرة للإمام الطَّلَمَنْكِيِّ.

المبحث الأول: أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ في وصف ظواهر الرسم العثماني.

المبحث الثاني: أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ في توجيه ظواهر الرسم العثماني.

المبحث الثالث: أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ العامة في الرسم العثماني.

التمهيد

ترجمة مختصرة للإمام الطَّلَمَنْكِيِّ

أبو عمر الطَّلَمَنْكِيُّ شخصية مشهورة، وقد ترجم له عدد من العلماء، وسأقتصر على ذكر ترجمة مختصرة له[١]، مركِّزاً على جهوده في علم القراءات.

أولاً: اسمه وكنيته

هو: أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى لُبِّ بن يحيى بن محمد المَعافريُّ الأندلسيُّ، أبو عُمَر الطَّلَمَنْكِيُّ المقرئ[٢].

ثانياً: نشأته ورحلاته

وُلِد سنة أربعين وثلاثمائة[٣]، في طَلَمَنْكَةَ[٤]، بثغر الأندلس الشرقي[٥]، وابتدأ بطلب العلم في قُرْطُبة التي نشأ بها، ، ثم تنقل بعد ذلك في أماكن أخرى من بلاد الأندلس، ورحل إلى مكة، والمدينة، ومصر، والقيروان فلقي بعض علمائها، وتتلمذ عليهم في شتى علوم الشريعة[٦]، ثم رجع إلى طَلَمَنْكَةَ فبقي بها إلى أن مات[٧].

---

(١) هناك من أفرد للطَّلَمَنْكِيِّ ترجمة مستقلة، كالباحث عبد اللطيف أيت عمي في بحثه (أبو عمر الطَّلَمَنْكِيُّ وآثاره في الدراسات الإسلامية بالأندلس)، والدكتور رضا بوشامة في بحثه (من أعلام الأندلس: أبو عمر الطَّلَمَنْكِيُّ الأندلسي المقرئ المحدث الأثري).

(٢) ينظر: ترتيب المدارك (٨/ ٣٢)، والصلة في تاريخ أئمة الأندلس (ص٤٨)، وتاريخ الإسلام (٢٩/ ٢٥٣).

(٣) ينظر: ترتيب المدارك (٨/ ٣٣)، والصلة في تاريخ أئمة الأندلس (ص٤٩)، وبغية الملتمس (ص ١٦٢).

(٤) طَلَمَنْكَة: مدينة بثغر الأندلس، بناها محمد بن عبد الرحمن الأموي، تقع اليوم وسط شمال (إسبانيا)، وتبعد عن العاصمة(مدريد) (٢١٢) كم. ينظر: معجم البلدان (٤/ ٣٩)، وأبو عمر الطلمنكي الأندلسي المقرئ المحدث الأثري (ص ٤٥).

(٥) ترتيب المدارك (٨/ ٣٢).

(٦) ينظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس (ص ٤٩)، وتاريخ الإسلام (٢٩/ ٢٥٢).

(٧) الديباج المُذَهَّب (١/ ١٧٩).

ثالثاً: شيوخه وتلاميذه

تتلمذ الطَّلَمَنْكِيُّ على شيوخ كثر، فقد قرأ القرآن بالقراءات على: أبي الحسن علي ابن محمد الأنطاكي، وعبد المنعم بن غَلْبُون، ومحمد بن الحسين ابن النُّعْمَان، ومحمد ابن علي الأُذْفُوي[(١)]، وروى القراءة عرضاً وسماعاً على ابن الفرج المصري، المعروف بابن الإمام، شيخ القراء بمصر[(٢)].

وحدَّث عن: أَبِي عيسى يحيى بنِ عبد اللهِ اللَّيثِيِّ، وأَبِي بكر الزُّبَيدِيِّ، وأَبِي الحسنِ ابن بشر الأَنطَاكِيِّ ، وعِدَّة[(٣)].

وقرأ عليه: عبد الله بن سهل، ومحمد بن عيسى المَغامي، ويحيى بن إبراهيم ابن البَيَّاز[(٤)]. وروى عنه: ابن عبد البَرِّ، وابن حزم، وغيرهما[(٥)].

رابعاً: جهوده العلمية في علم القراءات

تمثلت جهوده في علم القراءات فيما يأتي:

١- ذكر ابن الجَزَريُّ أنه أول من أدخل القراءات إلى بلاد الأندلس قبل الإمامين مكي والدَّانِي[(٦)]، بعد رحلته إلى مصر وتلقيه القراءات على ابن غلبون وغيره من أهل المشرق، ولعلَّ مراد ابن الجزريِّ بهذه الأولية أنه أول من أدخل القراءات السبع مجتمعة إلى الأندلس، بعد تسبيع ابن مجاهد، وذلك أن هناك عدداً من العلماء قبل الطَّلَمَنْكِيِّ كان لهم دور في إدخال بعض القراءات، خاصة قراءة نافع إلى الأندلس، مثل: الغازي بن قيس(ت١٩٩هـ)[(٧)]، ومحمد بن وَضَّاح

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار (٢/ ٧٣٣)، وغاية النهاية (١/ ١٢٠).

(٢) ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٩٤).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٦٧).

(٤) غاية النهاية (١/ ١٢٠).

(٥) ينظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس (ص ٤٩)، وترتيب المدارك (٨/ ٣٢).

(٦) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٣٤).

(٧) ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢).

(ت٢٨٧هـ)[١]، ثم أبي الحسن الأنطاكي (ت٣٧٧هـ) الذي لازم المقرئ الكبير إبراهيم ابن عبد الرزاق (ت٣٣٩هـ) ثلاثين سنة، ورجع إلى الأندلس متصدراً في القراءة لا يتقدمه أحد[٢]، وليس المراد أنه أول من صنف في القراءات في الأندلس، كما ذهب إليه بعضهم[٣]، لأن كلام ابن الجزري صريح في أن الأولية في إدخال القراءات، وليس في التصنيف، ولأن هناك من صنَّف في القراءات في الأندلس قبل الطَّلَمَنْكِيِّ كأبي الحسن الأنطاكي الذي كان له تصنيف في رواية ورش[٤].

٢- تصانيفه في علم القراءات، فقد صنَّف في هذا العلم كتباً مهمة، منها:

أ- كتاب (الروضة في القراءات)، وهو من أصول النشر، انتقى منه ابن الجَزَرِيِّ طريقًا في رواية قالون[٥]. وللأسف لم يصل إلينا هذا الكتاب، مع أن ابن الجَزَرِيِّ قد قرأ بمضمنه على شيخه أحمد بن سليمان الدمشقي[٦].

ب- (كتابٌ في قراءة نافع): نسبه إليه الإمام المِنْتُوْرِيُّ، وذلك عند ذكر حكاية شم رائحة المسك من الإمام نافع [٧]، ونقل عنه في مواضع أخرى كالاقتصار على إسكان ميم الجمع لقالون[٨]، وغيرهما من المواضع [٩].

ج- كتاب (الرد والانتصار)، وهذا الكتاب في رسم المصحف، نسبه إليه اللبيب في (الدرة الصقيلة)، ويظهر من عنوانه، ومن النقول التي أوردها عنه اللبيب أنه في

---

(١) ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٧٥).

(٢) ينظر: غاية النهاية (١/ ٥٦٤).

(٣) قائل هذا الدكتور محمد المختار ولد اباه. ينظر: تاريخ القراءات في المشرق والمغرب (ص ٢٤٩، ٢٥٠).

(٤) ينظر: معرفة القراء الكبار (٢/ ٦٥٦).

(٥) ينظر: النشر في القراءات العشر(١/ ١٠٢).

(٦) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٧١، ٧٢).

(٧) ينظر: شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ نافع (١ / ٤٧).

(٨) ينظر: شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ نافع (١/ ١٣٦).

(٩) ينظر: شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ نافع (١/ ١٥٩، ٢٧٠، ٤١٦)، (٢/ ٤٩٧، ٥٢٩، ٧٥٩، ٧٥٥). هذه المواضع كلها ذكرها المِنْتُوْرِيُّ في رواية قالون، سوى موضع واحد نقل فيه عن رواية ورش. ينظر: (٢/٥٢٩).

تعليل ظواهر الرسم[١]، وذكر الدكتور شَرْشال أن اسم كتابه هذا (علم المصاحف)، وأحال على نسخة مخطوطة من الدرة الصقيلة[٢]. مع أن محقق هذا الكتاب، لم يذكر أن النسخ التي اعتمدها في التحقيق اختلفت في تسمية هذا الكتاب، فربما تصحَّف اسمه في النسخة التي اعتمدها الدكتور شَرْشال، أو أنه وهم في ذلك، أو أنه سمَّاه بذلك بناء على أن مضمونه في علم المصاحف، لأن اللبيب صرَّح بأن كتاب الطَّلَمَنْكِيِّ هو(الرد والانتصار) مرتين[٣]، ولم يذكر ألبتة أن اسمه(علم المصاحف).

د- (الدر النظيم في رسم القرآن العظيم) نسبه اللبيب إلى الطَّلَمَنْكِيِّ أيضاً، ولكنه لم يجزم بنسبته إليه، حيث قال: «ورأيت في تِلِمْسان عند شيخي أبي عبد الله ابن خميس (الدر النظيم في رسم القرآن العظيم). ونسيت المؤلف، وأظنه الطَّلَمَنْكِيَّ ...»[٤]، ولم يرتض ذلك الدكتور شَرْشال، مصوِّباً أن يكون لعبد الله بن

(١) ينظر: الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص٢٢٣، ٢٢٤). وذكر الدكتور غانم قدوري الحمد أن المصادر لم تذكر اسم الكتاب كاملاً، وأن من مؤلفات الطلمنكي أيضاً كتاب (الرد على ابن مَسَّرة)، وأنه لم يتأكد من العلاقة بين الكتابين. ينظر: الميسر في رسم علم المصحف وضبطه (ص١٨١). ونظراً لعدم وجود معلومات كافية فتظل العلاقة بينهما غير معروفة، وإن كانت القرائن تشير إلى أن كتاب (الرد والانتصار) في رسم المصحف وتعليل ظواهره، كما ظهر من أقواله التي هي مادة هذا البحث، ولم تشر المصادر أن لابن مسرة اهتماماً بالقراءات، سوى ما ذكره القِفْطي في إنباه الرواة (٣/ ٣١٨) أن لمكي بن أبي طالب كتاباً في إصلاح ما أغفله ابن مسرة في قراءات شاذة، فهل اقتصر الطلمنكي في كتابه(الرد على ابن مسرة) على الرد على بدع ابن مسرة في مجال العقيدة فحسب، ثم جعل(الرد والانتصار) في رسم المصحف، فيكونان كتابين مستقلين، أو أنه ذكر ذلك جميعاً في كتاب (الرد والانتصار)، هذا ما لم يتأكد لدى الباحث، لاسيما مع فَقْد جميع كتبه.

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق مختصر التبيين لهجاء التنزيل (١/ ١٧٤).

(٣) ينظر: الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص٢٢٣، ٢٢٤، ٥٧٣). وسُمِّي كذلك في نسخة المكتبة الأزهرية، وهي من النسخ التي لم يعتمدها المحقق في تحقيقه. ينظر: الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (مخطوط) لوحة رقم(٢٠، ٢١، ٩٢).

(٤) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٤٦٣، ٤٦٤).

سهل تلميذ الطَّلَمَنْكِيِّ[١]، وفي نسبة هذا الكتاب لعبد الله بن سهل كما ذكر الدكتور شَرْشال وصوَّبه شكٌّ؛ وذلك لأن اللبيب صرَّح بأن كتاب عبد الله بن سهل هو (الدر المنظوم)، من دون شك، حيث قال:« وقال أبو محمد بن سهل في كتاب (الدر المنظوم) ....»[٢]. ومن ثَمَّ يظل الاحتمال قائماً في نسبة كتاب (الدر النظيم في رسم القرآن العظيم) إلى الطَّلَمَنْكِيِّ، حتى يتبين بالدليل أنه ليس له.

خامساً: جهوده العلمية في العلوم الأخرى

للطَّلَمَنْكِيِّ مساهمة واضحة في علوم الشريعة، خاصة في مجال القرآن والحديث، قال القاضي عياض «واتسعت روايته، وتعيَّن في علوم الشريعة، وغلب عليه القرآن والحديث، ألَّف تواليف نافعة كثيرة، كباراً، ومختصرة، احتساباً»[٣]، وهذا المؤلفات هي: كتاب في تفسير القرآن مائة جزء، و(البيان في إعراب القرآن) ، و(فضائل مالك) ، و(رجال الموطأ)، و(الدليل إلى معرفة الجليل) مائة جزء[٤]، و(الوصول إلى معرفة الأصول)[٥]، (الرد على ابن مَسَرَّة)[٦]، و(رسالة في أصول الديانات إلى

(١) ينظر: مختصر التبيين (١/ ١٦٨).

(٢) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٢٧٩).

(٣) ترتيب المدارك (٨/ ٣٢، ٣٣).

(٤) وسماه ابن خير (الدليل إلى طاعة الجليل فيما تنطوي عليه الجوانح وتباشره بالعمل الجوارح). ينظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص ٢٥٦).

(٥) وهو من أشهر كتبه، فقد نقل عنه بعض العلماء أقولاً توضح مذهب أهل السنة كالذهبي في العرش (١/ ٢٦٦)، (٢/ ١٦٦)، وابن تيمية في الإيمان (ص ٢٣١، ٢٤١)، وابن القيم في الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطِّلة (٤/ ١٢٨٤).

(٦) وابن مَسَرَّة هو: محمد بن عبد الله بن مسرة البجلي المعتزلي (ت٣١٩هـ)، وليس وهب بن مسرة التميمي الأندلسي(ت ٣٤٦هـ) كما ذكر الذهبي ومن تبعه، والدليل على ذلك أن وهب بن مسرة لم يلمزه أحد ببدعة، بل له كتاب في (السنة وإثبات القدر والرؤية) وليس كما ذكر الذهبي في تاريخ الإسلام (٢٥/ ٣٦٩) أنه كانت له هفوة في المعتقد في القدر، أما محمد بن عبد الله بن مسرة، فهو معتزلي معروف وله أتباع، وقد رد عليه غير واحد، وألف عدد من العلماء كتباً في الرد عليه غير الطلمنكي، مثل: =

أهل أُشْبُونة)، و(الرسالة المختصرة في مذاهب أهل السُّنة وَذكر ما درج عليه الصَّحابة والتابعون وخيار الأمة)[١]، وللأسف لم يصل إلينا شيء من كتبه، رغم تناقل العلماء لها فترة من الزمن، فقد روى ابن خير (ت٥٧٥هـ) تواليف الطَّلَمَنْكِيِّ ومروياته عن شيخين من شيوخه[٢].

سادساً: أقوال العلماء فيه

أثنى العلماء على الطَّلَمَنْكِيِّ ووثَّقوه، ووصفوه بأوصاف ونعوت جميلة، فمن ذلك ما نقله القاضي عياض عن الدَّانِي، قال: «كان خَيِّراً، فاضلاً، ضابطاً لما روى»[٣]. ومن ذلك ما ذكره ابن بشكوال: «وكان أحد الأئمة في علم القرآن العظيم قراءته وإعرابه، وأحكامه، وناسخه، ومنسوخه، ومعانيه... وكانت له عناية كاملة بالحديث ونقله وروايته وضبطه ومعرفة برجاله وحملته»[٤].

سابعاً: وفاته

أغلب المراجع على أنه توفي في ذي الحجة سنة تسع وعشرين وأربعمائة [٥].

=القاضي أبي بكر محمد بن يَبْقَى بن محمد القرطبي المالكي(ت ٣٨١هـ). تنظر ترجمة وهب بن مسرة في: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس (٢/ ١٦١، ١٦٢)، وترتيب المدارك (٦/ ١٦٤، ١٦٥). وتنظر ترجمة محمد بن عبد الله بن مسرة في: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس (٢/ ٤١، ٤٢).

(١) ينظر: ترتيب المدارك (٨/ ٣٢، ٣٣)، والديباج المُذَهَّب (١/ ١٧٩)، وفهرسة ابن خير الإشبيلي (ص ٢٢٥).

(٢) ينظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص ٣٩٤).

(٣) ترتيب المدارك (٨/ ٣٢).

(٤) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس (ص ٤٩).

(٥) ينظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس (ص٥٠)، وترتيب المدارك (٨/ ٣٣)، وبغية الملتمس(ص ١٦٢)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٦٨).

المبحث الأول

أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ في وصف ظواهر الرسم العثماني

سأذكر في هذا المبحث أقواله في وصف ظواهر الرسم، مبيناً منزلتها عند علماء الرسم، وما جرى عليه العمل في المصاحف المطبوعة، وذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ في ظاهرتي الحذف والزيادة

أولاً: حذف ألف (ٱلرِّيَٰح):

قال اللبيب: «قال الطَّلَمَنْكِيُّ: كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر ﴿ٱلرِّيَٰح﴾. فهو يكتب بغير ألف إلا الذي في أول الروم، وهو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم:٤٦] فإنه يُكْتَب بالألف؛ لإجماع القراء عليه بالجمع»[(١)].

وجملة الوارد من هذه الكلمة في القرآن الكريم تسعة وعشرون موضعاً، على ثلاثة أقسام: الأول: اختلف القراء فيه بالجمع والإفراد، وهي ستة عشر موضعاً[(٢)]، والثاني: اتفق القراء على جمعه، وهو الموضع الأول في سورة الروم الآية رقم(٤٦)، الثالث: اتفق القراء على إفراده، وهو بقية المواضع، وجملتها اثنا عشر موضعاً.

وقد اختلف علماء الرسم في حذف الألف من القسمين الأولين، أما القسم الثالث فلا كلام فيه، إذ لا ألف فيه أصلاً؛ لاتفاق القراء على قراءته بالإفراد، فنصَّ الدَّانِي على حذف الألف اتفاقاً في (البقرة:١٦٤)، و(إبراهيم: ١٨)، و(الشورى :٣٣)[(٣)]، وحكى اختلاف المصاحف في (الحجر: ٢٢) ، و(الكهف: ٤٥)،

---

(١) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٢٣٩).

(٢) في: (البقرة:١٦٤)، و(إبراهيم: ١٨)، و(الشورى: ٣٣)، و(الحجر: ٢٢)، و(الكهف: ٤٥)، و(الفرقان: ٤٨)، (الأعراف: ٥٧)، و(النمل :٦٣)، و(فاطر: ٩)، و(الجاثية: ٥)، و(الروم: ٤٨)، (الإسراء: ٦٩)، و(الأنبياء: ٨١)، و(الحج: ٣١)، و(سبأ: ١٢)، و(ص: ٣٦).

(٣) ينظر: المقنع، للداني (ص١٧٤، ١٨٩، ٢٠٥).

و(الفرقان: ٤٨)[١]، وسكت عن بقية المواضع، كما سكت عن الموضع الأول من سورة الروم.

وأما أبو داود فقد نص على الخلاف في المواضع الستة التي ذكرها الدَّانِي[٢]، وخيَّر بين الحذف والإثبات في الموضع الأول في الروم آية رقم[٤٦] ، واختار الحذف[٣]، ونص على الحذف بلا خلاف في (الأعراف: ٥٧)، و(النمل :٦٣)، و(فاطر : ٩)، و(الجاثية: ٥)، والموضع الثاني في(الروم : ٤٨) [٤]، وسكت عن بقية المواضع.

لكن الطَّلَمَنْكِيَّ نصَّ على حذف الألف في كل المواضع سوى الموضع الأول من سورة الروم، وهو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم: ٤٦]؛ معلِّلاً ذلك بأن القراء أجمعوا على قراءته بالجمع، وتبع الطَّلَمَنْكِيَّ على ذلك اللبيب، والمَارِغْنِيُّ، والضباع[٥].

وما ذهب إليه الطَّلَمَنْكِيُّ أولى؛ لما فيه من مراعاة القراءات الواردة، فما اختلف القراء فيه جمعاً وإفراداً تحذف منه الألف؛ ليحتمل الرسم القراءتين معاً، وأما ما لم يختلفوا فيه، وأجمعوا على قراءته بالجمع، وهو الموضع الأول من سورة الروم فيكتب بالإثبات، وعلى ما ذكره الطَّلَمَنْكِيُّ جرى العمل في المصاحف المطبوعة.

ثانياً: حذف ألف ﴿ٱلْكُفَّرُ﴾ في الرعد:

قال اللبيب: «قال الطَّلَمَنْكِيُّ: وكتبوا في جميع مَصاحِف أهل الأمصار في

(١) ينظر: المقنع، للداني (ص ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٢٣، ٥٢٤).

(٢) ينظر: مختصر التبيين (٢/ ٢٣٤-٢٣٧)، (٣/ ٧٤٩، ٧٥٦، ٧٥٧، ٨٠٩)، (٤/ ٩١٥، ١٠٩٣، ١٠٩٤).

(٣) ينظر: مختصر التبيين (٢/ ٢٣٦).

(٤) ينظر: مختصر التبيين (٢/ ٢٣٤-٢٣٧).

(٥) ينظر: الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٢٣٨، ٢٣٩)، ودليل الحيران (ص٦٢)، وسمير الطالبين (ص٩٧).

[الرعد: ٤٢] ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّٰرُ لِمَنْ﴾، بغير ألف قبل الفاء ولا بعدها»[(١)].

وعلى ما ذكره الطَّلَمَنْكِيُّ عامة أهل الرسم[(٢)]، وعليه جرى العمل في جميع المصاحف المطبوعة، وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم إحدى وعشرين مرة، جميعها بإثبات الألف سوى موضع الرعد هذا، ويظهر أنَّ عِلَّة اقتصار الحذف على هذا الموضع ورودُ قراءتين متواترتين، فيكون حذف الألف محتملاً لهما [(٣)].

ثالثاً: حذف ألف ﴿تُكَذِّبَانِ﴾:

قال اللبيب: «وقال الطَّلَمَنْكِيُّ: اختلفت المصاحف في حذف الألف التي بين الباء والنون من قوله﴿تُكَذِّبَانِ﴾ فحُذِفَت في بعضها، وأُثْبِتت في بعضها، والحذف عندي آثر وأشهر لوجهين: أحدهما: أن الألف للتثنية. والثاني: لكثرة ورودها، لأن ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ في سورة الرحمن جاءت في أحد وثلاثين موضعاً»[(٤)].

وعلى ما ذكره الطَّلَمَنْكِيُّ من ذكر اختلاف المصاحف في هذه الكلمة، ذهب الدَّانِي، دون أن يذكر الوجه المختار عنده[(٥)]، وكذلك ذكر الاختلاف أبو داود، غير أنَّ الاختيار عنده إثبات ألف التثنية حيثما وقعت[(٦)].

وقد وضَّح الطَّلَمَنْكِيُّ سبب اختياره الحذف، وهو أن الألف للتثنية، المعهود فيها الحذف، طرداً للباب، ولكثرة دورها، ومعلوم أن كثرة الدور من دواعي

(١) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٢٩٧، ٢٩٨).

(٢) ينظر: المقنع، للداني (ص١٨٩)، ومختصر التبيين (٣/ ٧٤٣)، وعقيلة أتراب القصائد (ص٩)، ومورد الظمآن (ص ١٩).

(٣) «قرأ المدنيان، وابن كثير، وأبو عمرو (ٱلْكَفِرُ) على التوحيد، وقرأ الباقون ﴿ٱلْكُفَّٰرُ﴾ على الجمع». النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٩٨).

(٤) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٣٤٦).

(٥) ينظر: المقنع، للداني (ص٥٥٧).

(٦) ينظر: مختصر التبيين (٢/ ٤٣٠).

الحذف [١]، وعلى الاقتصار على الحذف دون ذكر الاختلاف في حذف ألف التثنية بعض أئمة هذا الشأن[٢]، وجرى العمل على إثبات الألف في هذه الكلمة[٣].

رابعاً: ترجيح إثبات ألف ﴿ سَاحِرٍ ﴾:

قال اللبيب: «قال الطَّلَمَنْكِيُّ: إثبات الألف بعد السين من﴿سَاحِرٍ﴾ و﴿ٱلسَّاحِرُ﴾ أولى؛ لقول نافع أنه في مصحف المدينة بألف بعد السين»[٤].

ولعلماء الرسم روايات متعددة في حذف الألف من هذه الكلمة وإثباتها، وقد ذهب الطَّلَمَنْكِيُّ إلى ترجيح إحدى هذه الروايات، وهي الرواية التي تفيد إثبات الألف من(ساحر) مُنكَّراً، ومُعَرَّفاً، وذكر علة هذا الترجيح، وهو قول نافع بإثبات الألف في هذه الكلمة في مصحف المدينة، ويعدُّ هذا من أسس الترجيح عند علماء الرسم، وهذه الرواية عن نافع ذكرها الدَّانِي ، فقال:« وحدثنا أحمد بن عمر قال: ثا محمد بن أحمد قال: ثا عبد الله قال: ثا عيسى، عن نافع قال: كل ما في القرآن من ﴿سَاحِرٍ﴾ فالألف قبل الحاء في الكَتْب» [٥].

وجرى العمل في المصاحف المطبوعة على حذف ألف (ساحر) المُنكَّر سوى آخر الذاريات فبالإثبات، وعلى إثبات ألف(الساحر) المعرَّف.

خامساً: ترجيح حذف الياء الثانية في (وَلِيِّيَ)، و(أَن يُحْيِيَ) وكيفية رسم (ٱلْمُنشَـَٔاتُ):

قال اللبيب: « ورأيت في تِلِمْسان عند شيخي أبي عبد الله بن خميس (الدر النظيم

(١) ينظر: مورد الظمآن (ص٧، ٨).

(٢) كالمهدوي، ابن وَثِيقٍ، والجعبري. ينظر على الترتيب: هجاء مصاحف أهل الأمصار (ص٧٦)، والجامع، لابن وثيق (ص ٣٨)، وجميلة أرباب المراصد (ص٤٣٢).

(٣) ينظر: دليل الحيران (ص٦٩).

(٤) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٣٩٩).

(٥) المقنع، للداني (ص٢٥٢، ٢٥٣).

في رسم القرآن العظيم). ونسيت المؤلف، وأظنه الطَّلَمَنْكِيَّ ﴿مَنْ حَيَّ﴾ [الأنفال:٤٢]، و﴿ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، و﴿ عَلَىٰٓ أَن يُحۡيِۦَ﴾ [القيامة: ٤٠] بياء واحدة وَقْصا[١]، وهي الياء الأخيرة المفتوحة والأولى المكسورة مرسومة بالحُمْرَة. وكذلك ﴿يُحۡيِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٨، وغيرها]، و﴿يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٦]، وشبهه بياء واحدة عَقْصا وهي الساكنة الميتة. والأولى المكسورة بالحمراء. و﴿ٱلۡمُنشَـَٔاتُ﴾ [الرحمن: ٢٤] بالياء صورة للهمزة مراعاة لمن كسر الشين والألف محذوفة»[٢].

تضمَّن كلام الطَّلَمَنْكِيِّ -إن صحت نسبته إليه- ثلاث مسائل: الأولى: تحديد الياء المحذوفة في هذه الكلمات. الثانية: كيفية ضبط الياء الثابتة وهل هي موقوصة أو معقوصة. الثالثة: رسم كلمة ﴿ٱلۡمُنشَـَٔاتُ﴾.

وفي المسألة الأولى وهي تحديد الياء المحذوفة اختلف علماء الرسم، فذهب الطَّلَمَنْكِيُّ إلى أن الثابتة هي الثانية، وأن المحذوفة هي الأولى التي تلحق بالحمراء، ووافقه ابن وثيق الأندلسي[٣].

واختار الدَّانِي في نحو﴿ يُحۡيِۦ﴾، و﴿ يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾ رسم الأولى وحذف الثانية[٤]، كما اختار في نحو ﴿ إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، ﴿ لِّنُحۡيِۦَ﴾ [الفرقان:٤٩] رسم

---

(١) (الوقص) في اللغة: «كلمة تدل على كَسْر شيء. منه الوَقْص: دَقُّ العنق، وُقِصَت عنقُه فهي موقوصة» معجم مقاييس اللغة (٦/ ١٣٣). و(العقص) في اللغة كلمة تدل على التواء في شيء، يقال كبش أعقص، وشاة عقصاء. ينظر: معجم مقاييس اللغة (٤/ ٩٦).

أما في الاصطلاح فـ:« الياء المَعْقُوصة: هي الياء المتطرفة المردودة إلى خلف، أو هي المردودة إلى اليمين. والياء المَوْقُوصة: هي الياء المتطرفة المعَرَّقة إلى قُدَّام هكذا(ى)، أو هي الياء المتطرفة المردودة إلى الشمال» معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية (ص٣٥٠).

(٢) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٤٦٣، ٤٦٤).

(٣) الجامع، لابن وثيق (ص ٤٨).

(٤) ينظر: المقنع، للداني (ص٣٨٠).

الثانية وحذف الأولى[١]، ورجَّح الخَرَّاز ما اختاره الدَّانِي[٢]، ولم يبين المهدوي، وأبو داود، والشاطبي أيَّ الياءين هي المحذوفة[٣].

وبهذا يكون هناك من العلماء من جوَّز حذف إحدى الياءين دون ذكر المختار من ذلك، وهناك من ذكر اختياره كالطَّلَمَنْكِيِّ، والدَّانِي، وابن وثيق، وهؤلاء على فريقين، فريق سوَّى بين هذه الكلمات واختار حذف الأولى وإثبات الثانية كالطَّلَمَنْكِيِّ ووافقه ابن وثيق.

وفريق آخر فرَّق بين هذه الكلمات، فما كان فيها الياء الأولى متحركة والثانية ساكنة فالمختار حذف الثانية، وما كان فيها الياء الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فالمختار حذف الأولى، وذهب إلى ذلك الدَّانِي، وجرى العمل في المصاحف المطبوعة على ما ذهب إليه الدَّانِي.

أما المسألة الثانية، وهي كيفية ضبط الياء، وهل هي معقوصة أو موقوصة، وسيأتي تفصيل هذه المسألة، وقد جرى العمل في المصحف الحَسَني المُسَبَّع المطبوع في المغرب برواية ورش على ما ذكره الطَّلَمَنْكِيُّ من حيث الوَقْص والعَقْص، أما من حيث تحديد الياء المحذوفة فقد جروا على اختيار الدَّانِي.

أما المسألة الثالثة: وهي رسم كلمة ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ [الرحمن:٢٤]، فقد ذكر الطَّلَمَنْكِيُّ أنها «بالياء صورة للهمزة، مراعاة لمن كسر الشين[٤]، والألف محذوفة»[٥].

---

(١) ينظر: المقنع، للداني (ص٣٨١، ٣٨٢).

(٢) ينظر: مورد الظمآن (ص ٢٤، ٢٥).

(٣) ينظر: هجاء مصاحف الأمصار (ص٨٦)، ومختصر التبيين (٢/ ١٠٨، ١٠٩)، (٣/ ٥٨٩، ٥٩٠)، وعقيلة أتراب القصائد (ص ١٩).

(٤) قرأ حمزة، وشعبة بخلف عنه بكسر الشين، وقرأ الباقون بفتحها. ينظر: تقريب النشر في القراءات العشر (ص ١٩٦).

(٥) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٤٦٣، ٤٦٤).

وهذه الكلمة اختلفت فيها المصاحف، فذكر الدَّانِي أنه وجدها بالياء من غير ألف في مصاحف أهل العراق، وأن الغازي بن قيس كذلك رسمها في كتابه، ولم يذكر كيفية رسمها في بقية المصاحف(١).

وبهذا يكون ما ذهب إليه الطَّلَمَنْكِيُّ يوافق ما وجد في المصاحف العراقية القديمة كما ذكر الدَّانِي، ويوافق ما وجد كذلك في المصحف الشامي حسب رؤية السَّخَاوِيِّ(٢). ولم ترسم كذلك في المصاحف المطبوعة اليوم.

والأصل أن تكون هذه الكلمة بحذف الألف؛ لأنها جمع مؤنث سالم، لكن ابن الجَزَرِيِّ ذكر أنهم «جمعوا بين صورتها[أي صورة الهمزة وهي الياء] وألف الجمع في ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾»(٣)، ولا يكون ذلك إلا على قراءة من كسر الشين، ولم نجد من نص على رسمها بالياء والألف كما ذكر ابن الجَزَرِيِّ.

سادساً: الإجماع على زيادة ألف ﴿يَأْيْـَٔسِ﴾ [الرعد :٣١]:

بعد أن ذكر اللبيب اجتماع مصاحف المدينة وسائر الأمصار على زيادة الألف بين الياءين في الرعد في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَأْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ [الرعد :٣١]، قال:« وكذلك رأيتها أيضاً في كِتَاب الطَّلَمَنْكِيِّ»(٤).

وهذا الذي ذكره اللبيب ورآه في كِتَاب الطَّلَمَنْكِيِّ لا خلاف فيه عند علماء الرسم(٥).

---

(١) ينظر: المقنع، للداني (ص٣٨٤).

(٢) ينظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص ٣٤٨).

(٣) النشر في القراءات العشر (١/ ٤٥٤).

(٤) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٣٠٠).

(٥) كالدَّانِي، والمهدوي، وأبي داود، والشاطبي والخراز. ينظر على الترتيب: المقنع، (ص ٥١٥، ٥١٦)، وهجاء مصاحف الأمصار (ص٦٤، ٦٥)، ومختصر التبيين (٣/ ٧٤٠، ٧٤١)، وعقيلة أتراب القصائد (ص٩)، ومورد الظمآن (ص ٢٩).

المطلب الثاني: أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيّ في ظاهرة الهمز

أولاً: تشبيه الهمزة بالعين:

قال اللبيب: «وقد شبَّهها الطَّلَمَنْكِيُّ بالعين؛ لأن العين تُصَوَّر هكذا(ع)، والهمزة تُصَوَّر هكذا (ء)، فهي شبيهتها في الصورة، وبينهما مناسبة»(١).

وقال مكيٌّ: «والعين مواخية للهمزة، والعرب تبدل من الهمزة عيناً، ومن العين همزة، ويقولون: أَأْدَيْتُ فلاناً على فلان، وأَعْدَيْتُه، وموت ذُؤَاف، وذُعَاف، وأردت أن تفعل، وعن تفعل»(٢).

وقد ذكر الدَّانِي في وجه المناسبة بين الهمزة والعين، ولماذا اختير في ضبط الهمزة رأس العَين، أن العَين «أكثر حروف المعجم وروداً في المنطق، وتكرراً فِي اللَّفظ، فَجُعلت للامتحان، لخفتها وقرب تناولها، ولتناسبٍ وَكيدٍ أيضاً بينها وبين الهمزة، وهو اجتماعهما دون غيرهما من حروف الحلق في الجَهْر الذي هو الإعلان، والشِّدة التي هي ارتفاع الصَّوت بالحرف، وكون العَين أول حرف من المخرج الثَّانِي من الحلق، كما أن الهمزة أول حرف من المخرج الأول منه، وهو الذي يلي الثَّانِي، ويتصل به»(٣).

ثانياً: ذكر رسم الهمزة المضمومة واوًا في ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران:١٥] :

قال اللبيب:« وقال صاحب(الدر النظيم): ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ في [آل عمران:١٥] كُتِبَت بواو بعد ألف الاستفهام صورة للهمزة المضمومة. اتفقت على ذلك جميع المصاحف. ورسم ذلك كذلك على مراد التليين، ورسم نظائرها في الهمزتين المختلفتين بالفتح والضم بغير واو على مراد التحقيق وكراهة اجتماع ألفين، والهمزة

(١) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٤٨١).

(٢) الرعاية لتجويد القراءة (ص ١٦٢).

(٣) المحكم في نقط المصاحف (ص١٤٦، ١٤٧).

قد تصور على المذهبين من التحقيق والتخفيف، وذلك قوله تعالى: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ﴾ [ص: ٨]، و﴿أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾[القمر: ٢٥]»[(١)].

وما ذكره الطَّلَمَنْكِيُّ من رسم الهمزة واواً في ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ هو ما أجمعت عليه المصاحف، كما أنه يتفق مع ما ذكره الدَّانِي في المضمون، وإن اختلفت الألفاظ قليلاً[(٢)]، وكذلك لا خلاف بين العلماء في أنَّ الهمزة المرسومة في﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ همزة الاستفهام [(٣)]، وهو ما ذكره كذلك الطَّلَمَنْكِيُّ.

ثالثاً: ذِكْر رسم (نَبَأُ) في سورة التوبة نقلاً من كتاب عطاء بن يسار:

قال اللبيب: «قال أبو عمرو أحمد بن محمد الطَّلَمَنْكِيُّ: رأيت في كتاب (اللطائف في علم رسم المصاحف) لعطاء بن يسار[(٤)] ﴿نَبَأُ﴾ في [براءة:٧٠] بالألف على الأصل، وما عداه بالواو إذا كان في موضع رفع، فإن كان في موضع نصب فهو بالألف نحو قوله تعالى:﴿نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]، و﴿نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا﴾

(١) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٤٩٣).

(٢) ينظر: المحكم في نقط المصاحف (ص١٨٤).

(٣) ينظر: المحكم في نقط المصاحف (ص١٠٧، ١٠٨)، وكتاب أصول الضبط (ص ١٦٢، ١٦٣).

(٤) لم أقف له على ترجمة، وقد ذكر اللبيب في الدرة الصقيلة (ص ٤١٩، ٤٢٠) أنه أندلسي، وبالتأكيد ليس هو عطاء بن يسار المدني التابعي المشهور(ت ١٠٢، أو ١٠٣هـ)، لأن اللبيب ذكر في الدرة الصقيلة (ص ٢١٩) أن عطاء الأندلسي روى عن نافع المدني(ت ١٦٩هـ)، ولم تذكر المصادر أحداً من أعلام الأندلس بهذا الاسم كما لم تذكر أيضاً أن لعطاء التابعي كتاباً في رسم المصاحف، وغالباً ما كان اللبيب يقرن بين عطاء وبين حكم بن عمران الناقط(ت ٢٣٦هـ) والغازي بن قيس(ت ١٩٩هـ)، وكذلك أبو داود، لكن أبا دواد ذكر أنه عطاء بن يزيد الخراساني، ولم يذكر أنه عطاء بن يسار، كما لم يذكر أنه أندلسي. ينظر: مختصر التبيين (٢/ ٢٦٩، ٤/ ١١٦٧)، ولم أقف أيضاً على ترجمة بهذا الاسم الذي ذكره أبو داود، بل هناك شخص يسمى عطاء بن أبي مسلم الخراساني (ت ١٣٥هـ)، واسم أبي مسلم ميسرة، وقيل عبد الله، ولم يقل أحد أن اسم أبيه يزيد، كما ذكر أبو داود، فهل هو الخراساني الذي قصده أبوداود؟ ثم هل يمكن أن يكون هو عطاء بن يسار الأندلسي الذي معنا؟ هذا ما لم أجد له جواباً شافياً، بعد طول بحث. تنظر ترجمة عطاء بن يسار المدني في سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٤٨، ٤٤٩)، وتنظر ترجمة عطاء بن أبي مسلم في سير أعلام النبلاء (٦/ ١٤٠- ١٤٣).

[الأعراف: ١٧٥]، وما أشبهها»[١].

وقد ذكر اللبيب أن الدَّانِي في (المقنع) اقتصر على قول محمد بن عيسى الأصبهاني، أن جميع ما ورد في القرآن من لفظ﴿نَبَؤُاْ﴾ مرفوعة فهو بالواو وألف بعدها[٢]، وأن استثناء موضع التوبة من زيادات (العقيلة)، وليدلل على صحة ذلك استشهد بما نقله الطَّلَمَنْكِيُّ عن عطاء، وبما رواه ابن أَشْتَه من استثناء موضع التوبة.

وما نقله الطَّلَمَنْكِيُّ عن عطاء، يتوافق مع نقله عنه أيضاً أبو داود[٣] ومع ما ذكره الشاطبي في (العقيلة)[٤]، والخراز في (المورد)[٥]، وما رآه السَّخَاوِيُّ في المصحف الشامي[٦]، وجرى عليه العمل في المصاحف اليوم.

المطلب الثالث: أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيّ في ظاهرة البدل

أولاً: ذكر الخلاف في (مِّن رِّبَا) [الروم:٣٩]:

قال اللبيب: «وقال صاحب (الدر النظيم) اختلفت مصاحف أهل الأمصار في قوله:﴿ مِّن رِّبَا ﴾ في [الروم:٣٩]. ففي بعضها بالواو والألف بعدها كنظائرها في غير التنوين، وفي بعضها بألف من غير واو، وهو الأشهر»[٧].

تضمَّن هذا النص ذكر اختلاف المصاحف في ﴿ مِّن رِّبَا ﴾، وترجيح رسمها بألف من غير واو، ونصَّ علماء الرسم على هذا الاختلاف، فذكره الدَّانِي وأبو داود

(١) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٥٠١).

(٢) ينظر: المقنع، للداني (ص٤٠٤).

(٣) ينظر: مختصر التبيين (٣/ ٦٣١).

(٤) ينظر: عقيلة أتراب القصائد (ص٢٢).

(٥) ينظر: مورد الظمآن (ص٢٧).

(٦) ينظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص٣٨١).

(٧) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٤٧٩).

دون أن يذكرا الراجح من ذلك[١]، وتبعهما على ذلك الشاطبي، والخراز[٢]، ولم يذكروا في أيِّ المصاحف كُتِبَ بالواو وفي أيِّها كُتِبَ بغيرها، في حين ذكر السَّخَاوِيُّ أنه رآها في المصحف الشامي بغير واو، وفي غيره بالواو[٣]، وذكر المَارِغْنِيُّ أن العمل على رسمها بالألف[٤]، وهو ما رجَّحه الطَّلَمَنْكِيُّ، وعليه العمل كذلك في المصاحف المطبوعة اليوم.

ثانياً: قوله في إبدال السين صاداً:

قال اللبيب: «قال أبو عمرو أحمد بن محمد الطَّلَمَنْكِيُّ: أصل البسط وما تصرف منه أن يكتب بالسين، لكنها أبدلت فيها صاداً في موضعين: في البقرة[:٢٤٥] ﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾، وفي الأعراف[:٦٩] ﴿وَزَادَكُمۡ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗ﴾، وكذلك أيضًا [ٱلۡمُصَيۡطِرُونَ][٥] [الطور:٣٧] و﴿بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية:٢٢] أصلها أن يكونا بالسين، لكنها أبدلت فيها صادًا»[٦].

وهذا الذي نقله اللبيب عن الطَّلَمَنْكِيِّ مما أجمعت عليه المصاحف[٧]، وبيَّن الطَّلَمَنْكِيُّ في هذا النص أن الأصل أن تكتب بالسين، لكنها كتبت بالصاد، ولم يذكر السبب الذي دعا كُتَّاب المصاحف إلى فعل ذلك في هذه المواضع دون ما سواها، ولعل ذلك راجع إلى أن هذه المواضع اختلف فيها القراء فمنهم من قرأها

---

(١) ينظر: المقنع، للداني (ص٥٠٥، ٥٠٦)، ومختصر التبيين (٢/ ٣١٥، ٣١٦).

(٢) ينظر: عقيلة أتراب القصائد (ص ٢٠)، ومورد الظمآن (ص٣٢).

(٣) الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص ٣٦٥).

(٤) ينظر: دليل الحيران (ص٢١٧).

(٥) ما بين المعكوفين سقط من المطبوع. ينظر: الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (مخطوط) لوحة رقم (٢٣).

(٦) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٢٣٤).

(٧) ينظر: المقنع، للداني (ص٥٠٩، ٥١٣، ٥٣٥)، ومختصر التبيين (٢/ ٢٩٤، ٢٩٦)، (٤/ ١١٥٠).

بالسين ومنهم من قرأها بالصاد[(١)]، فيدل الرسم على قراءة الصاد ويدل الأصل على قراءة السين فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام مُحْتَمَلة، كما قال ابن الجَزَرِيِّ [(٢)].

المطلب الرابع: أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيّ في ما فيه قراءتان

أولاً: زيادة ﴿من﴾ ونقصانها في ﴿تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [التوبة:١٠٠]:

قال اللبيب: «قال الطَّلَمَنْكِيُّ: جميع ما في القرآن ﴿ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾ بزيادة ﴿مِن﴾ بعد ﴿تَجۡرِي﴾، وقبل ﴿تَحۡتِهَا﴾ إلا آخر ما في براءة بعد تمام المائة آية. وهو قوله تعالى:﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [التوبة:١٠٠] ليس فيها ﴿مِن﴾ اتفقت على ذلك مصاحف أهل الأمصار، إلا ما كان من مصاحف أهل مكة، فإنها في مصاحفهم﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ كسائر ما في القرآن، وهي قراءة عبد الله بن كثير. وزيادة ﴿مِن﴾ في الموضع ونقصها سواء، تقول جُزْتُ من تحت القنطرة، وجُزْتُ تحت القنطرة»[(٣)].

وزيادة(من) في موضع سورة التوبة في المصحف المكي، ونقصانها من سائر المصاحف من المسائل التي لا خلاف فيها أيضاً [(٤)]، لكن قوله بأن (زيادة ﴿مِن﴾ في الموضع ونقصها سواء) مما اختلف فيه العلماء، فذهب بعضهم إلى ما ذهب إليه الطَّلَمَنْكِيُّ واللبيب من أنه لا فرق في المعنى، كالأزهريِّ حيث ذكر أن ﴿مِن﴾ تزاد

---

(١) اختلف القراء في﴿ يَبۡصُۜطُ ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، و﴿ بَصۡۜطَةٗ﴾ [الأعراف:٦٩] فقرأ خلف لنفسه، وعن حمزة، والدوري، عن أبي عمرو، وهشام، ورويس بالسين في الحرفين. واختلف عن قنبل والسوسي وابن ذكوان وحفص وخلاد، وقرأ الباقون بالصاد في الحرفين. أما ﴿ٱلۡمُصَيۡطِرُونَ﴾ [الطور:٣٧] و﴿بِمُصَيۡطِرٖ﴾ [الغاشية: ٢٢]، فقد قرأهما هشام بالسين، وقرأهما قنبل وابن ذكوان وحفص بالسين والصاد، وأَشَمَّ الصاد زاياً فيهما خلف عن حمزة بلا خلاف، وخلاد بخلف عنه، والباقون بالصاد فيهما، وهو الوجه الثاني لخلاد. ينظر: تقريب النشر في القراءات العشر (ص١٣٠، ١٩٤).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ١٢).

(٣) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٢٨٩، ٢٩٠).

(٤) ينظر: المقنع، للداني (ص٥٨٠)، ومختصر التبيين (٣/ ٦٣٦، ٦٣٧).

للتوكيد، وتحذف للاختصار مع اتحاد المعنى [١]. وهناك من فرَّق في المعنى بين إثبات(من) وحذفها، بما خلاصته:

١- بيان التنوع في جري الأنهار، وأن الماء إما أنه ينبع من تحت الأشجار مباشرة، كما أفادته قراءة ابن كثير، أو أنها تأتي من موضع آخر وتجري تحت هذه الأشجار، كما أفادته قراءة الجمهور[٢].

٢- التنويه بفضل المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان، وإظهار منزلتهم، كما قال ابن الجَزَرِيِّ[٣]، أو لأن هذه الآية لا يدخل فيها الأنبياء عليهم السلام كما في سائر الآيات، وإنما هي قاصرة على ذكر هذه الفئة المذكورة، فلم يبالغ في ذكر الجنات فحذف منها(من)، كما ذكر الكِرْماني[٤].

٣- أن هذا التنوع فيه زيادة الاطمئنان على جري هذه الأنهار وعدم انقطاع مائها، وإنما تتنوع منابعها، فهما صورتان لجريان الماء، كما ذكر الشعراوي[٥]، وهذه المعاني كفيلة ببيان أن الحذف والزيادة في هذا الموضع له دلالته.

ثانياً: رسم (بِضَنِينٍ) بالضاد:

قال اللبيب: «قال الطَّلَمَنْكِيُّ : ﴿بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] في الإمام وفي سائر المصاحف **بالظاء الثلاثية**، ولم يكتبها بالظاء المشالة، ومن قرأ بالظاء، لم يرسمها إلا بالضاد»[٦]. هكذا ورد في المطبوع، وقد وقع فيه تصحيف، صوابه «﴿بِضَنِينٍ﴾ في الإمام وفي سائر المصاحف **بالضاد الثابتة**، ولم يكتبها **أحد** بالظاء المشالة....»[٧].

(١) ينظر: معاني القراءات (١/ ٤٦٣).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٨٠، ٢٨١)، ودراسات لأسلوب القرآن (٩/ ٧٦١).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٨٠، ٢٨١).

(٤) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ٤٧٠).

(٥) ينظر: تفسير الشعراوي (١/ ٢٠٨).

(٦) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٣٥٦).

(٧) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (مخطوط) لوحة رقم (٥١).

وهذا التفريق بين الضاد والظاء حتى تتميز الحروف بعضها عن بعض خصوصاً قبل فشو النقط والشكل، فيقال للظاء مُشَالة أي فيها عصا مُشَال، أي: مرفوع. والشَّول في اللغة «يدلُّ على الارتفاع، من ذلك شال الميزان، إذا ارتفعت إحدى كِفَّتيه»(١)، أما الضاد فيقال لها الساقطة، لأن الألف سقط عنها، كما يقال للضاد بالمعجمة، أي بالمنقوطة؛ تمييزاً لها عن الصاد المهملة(٢).

وما ذكره الطَّلَمَنْكِيُّ من رسم﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضاد مما اتفقت عليه المصاحف(٣)، ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن مخالفة القراءة بالظاء(٤) لرسم المصحف من المخالفات المغتفرة التي لا يضر مثلها، لأن القراءة ثبتت بها ووردت مشهورة مستفاضة كما صرَّح بذلك ابن الجَزَرِيِّ(٥).

المطلب الخامس: أقسام الياء في القرآن وكيفية ضبطها عند الإمام الطَّلَمَنْكِيّ

قال اللبيب: «قال الطَّلَمَنْكِيُّ: الياءات في كتاب الله تعالى تنقسم إلى أربعة أقسام: مُحَرَّكة، وساكنة سكون حَيٍّ أو مَيِّتٍ، ومنقلبة (وعن ألف) (٦)، وصورة للهمزة المكسورة ؛ فالمُحَرَّكة نحو: ﴿عِندِيٓ أَوَ لَمۡ ﴾(٧) [القصص: ٧٨]، و﴿هِيَ إِلَّا﴾ [الأنعام: ٣٧]، ﴿وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ﴾ [النمل: ١٩] ، و﴿مَسَّنِيَ ﴾ [الأعراف: ١٨٨] ، وما أشبه

(١) معجم مقاييس اللغة (٣/ ٢٣٠).

(٢) المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية (ص٤١٢).

(٣) ينظر: المقنع، للداني (ص٥٣٦)، ومختصر التبيين (٥/ ١٢٧٤)، وعقيلة أتراب القصائد (ص١٢)، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٤٩٩).

(٤) قرأ بذلك ابن كثير، وأبو عَمْرٍو، والكسائي، ورويس. ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/٣٩٨،٣٩٩).

(٥) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ١٢، ١٣).

(٦) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب (ومنقلبة عن ألف) بحذف الواو، والأمثلة التي ذكرها تشهد لذلك.

(٧) وتكون محركة بالفتح على قراءة نافع، وأبي عمرو، وأبي جعفر، وابن كثير بخلف عنه. ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ١٦٥).

ذلك، وهي معرفة[١].والساكنة الحية نحو: ﴿شَيۡءٖ﴾... والميتة[٢] نحو: ﴿وَلَا ٱلۡمُسِيٓءُ﴾ [غافر: ٥٨]، و﴿ فِي﴾، و﴿ عِندِي ﴾، و﴿ مِنِّي ﴾، و﴿ لِي ﴾، وشبهه وهما مردودتان. والمنقلبة نحو:﴿عَلَىٰ﴾، و﴿ إِلَىٰ ﴾، و﴿حَتَّىٰ﴾، وما أشبه ذلك. والتي هي صورة للهمزة: نحو﴿ٱمۡرِيٕ﴾ [النور: ١١]، و﴿يَسۡتَهۡزِئُ﴾ [البقرة: ١١٥] مردودة. فالمعرفة[٣] يقال لها وَقْصا والمردودة يقال عَقْصا»[٤].

ونَصُّ الطَّلَمَنْكِيِّ كما نقله اللبيب ليس فيه حكم الياء المنقلبة، فيظهر أنه قد سقط بيان حكمها ولم يتنبه لذلك محقق الكتاب عفا الله عنه، في حين نصَّ التَّنَسِي أن حكمها عند اللبيب العَقْص، كما سيأتي بيانه.

وقبل البدء في التعليق على كلام الطَّلَمَنْكِيِّ السابق نذكر تعريف العقص والوقص، فـ:« الياء المَعْقُوصة: هي الياء المتطرفة المردودة إلى خلف، أو هي المردودة إلى اليمين، كما في الياءات الزوائد، في نحو: ﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ﴾ [البقرة: ٢٦]. والياء المَوْقُوصة: هي الياء المتطرفة المعَرَّقة إلى قُدَّام هكذا(ى) نحو

(١) هكذا، والصواب (مُعَرَّقَة)، بالقاف بدلاً من الفاء، ومعناها الممتدة إلى الأمام، فقد ذكر ابن فارس أن مادة(عرق) تدل على أربعة أصول صحيحة منها: السِّنْخ المتشعِّب كعِرْق الشجرة، وأن عروق كل شيء: أطناب تنشعب من أصوله. ينظر: معجم مقاييس اللغة (٤/ ٢٨٥).

(٢) تقسيم السكون إلى حيٍّ وميت، من المسائل النادرة التي تعرض لها بعض العلماء، وفي هذا النص يفرق الطلمنكي بين السكون الحي والميت فالسكون الحي عنده للدلالة على الياء اللينة، والسكون الميت للدلالة على الياء المدية، وسار على هذا التفريق ابن الطَّحَّان (ت ٥٦١هـ) حيث ذكر أن السكون الحي هو الذي يتهيأ له العضو ويأخذه، فيُسمع قَرْعُهُ به، واستخدمه للدلالة على الواو والياء اذا انفتح ما قبلهما، أما السكون الميت فاستخدمه للدلالة على حروف المد الثلاثة، لأنه ليس لهن مخرج محقق، وتبعه على ذلك القسطلاني(ت ٩٢٣هـ)، وقد تعرض الدكتور غانم لهذه المسألة بشكل مستفيض. ينظر: مرشد القارئ (ص ٢٨-٨٠)، ولطائف الإشارات (١/ ٣٢١)، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد (ص ٣٢١-٣٢٤).

(٣) هكذا، والصواب (فالمُعَرَّقَة)، بالقاف بدلاً من الفاء.

(٤) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٤٦١).

﴿هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٩]، أو هي الياء المتطرفة المردودة إلى الشمال» [(١)].

وهذا النص الذي أورده اللبيب يدل على رسوخ قدم الطَّلَمَنْكِيِّ في هذا العلم، فحكم الياء المتطرفة من المسائل التي لا نصَّ فيها للمتقدمين، سوى ما أورده اللبيب عن أبي عبيد أنه رأى الياء المفتوحة المتطرفة في المصحف الإمام بياء وَقْصا[(٢)]، ولم أقف على من فَصَّل في كيفية ضبط الياء المتطرفة، وذكر أنواع الياء في القرآن من المتقدمين كالطَّلَمَنْكِيِّ، فلم يرد عن الدَّانِي في ذلك شيء، ونصَّ أبو داود على كيفية ضبط الياء المتطرفة، بطريقة غير مستوفية، إذ إنه تعرض لها في حالتين:

الأولى: في المواضع التي اختلف القراء فيها بين الفتح والإسكان، وذلك عند ذكر قوله تعالى:﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ ﴾ [البقرة:١٥٢]، حيث ذكر أنها في بعض المصاحف بياء عَقْصيٍّ، وفي بعضها بياء وَقْصيٍّ، واستحبَّ أن تُضْبَط بياء وَقْصيٍّ لمن كتب مصحفاً بقراءة المكيين، وبياء عَقْصيٍّ في سائر المصاحف[(٣)].

الثانية: في المواضع التي اختلف القراء بقراءتها بالياء والألف، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يُوصِي﴾ [النساء:١١، ١٢][(٤)]، مستحباً لمن قرأ بالياء أن يكتبها بياء عَقْصيٍّ، ولمن قرأها بالألف أن يكتبها بياء وَقْصيٍّ [(٥)].

وأشهر من استوفى الكلام فيها التَّنَسِيُّ، حيث ذكر أن الياء ثمانية أقسام: مفتوحة ومضمومة ومكسورة، وساكنة حية ، وساكنة ميتة، ومنقلبة ، ومصورة، وزائدة، ثم ذكر مذاهب العلماء في كيفية ضبطها بما خلاصته، أن المفتوحة، والمنقلبة يترجَّح

(١) معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية (ص٣٥٠).

(٢) ينظر: الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٤٦١).

(٣) ينظر: مختصر التبيين (٢/ ٢٢٤، ٢٢٥).

(٤) «قرأ ابن كثير، وابن عامر، وأبو بكر بفتح الصاد فيهما، وافقهم حفص في الأخير منهما، وقرأ الباقون بكسر الصاد فيهما». النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٤٨).

(٥) ينظر: مختصر التبيين (٢/ ٣٩٤)، (٤/ ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٤٠).

فيهما الوَقْص، والمضمومة يجوز فيها الوَقْص والعَقْص على حد السواء، والمكسورة والساكنة الحية، والميتة يترجَّح في كل منها العَقْص، والمصورة والزائدة يتعين فيهما العَقْص(١).

وبالمقارنة بين ما نقله اللبيب عن الطَّلَمَنْكِيِّ وما نقله التَّنَسِيُّ عن اللبيب أيضاً يتبين ما يأتي:

١- ذكر الطَّلَمَنْكِيُّ سبعة أنواع من الياءات، إذ إن المتحركة ثلاثة أنواع: مفتوحة ومكسورة ومضمومة، والساكنة نوعان: الحية والميتة، وبهذا فإن أنواع الياء التي ذكرها الطَّلَمَنْكِيُّ سبعة أنواع، ولم يزد عليها التَّنَسِيُّ سوى نوع واحد، هي: الزائدة، وفي الحقيقة أن هذه الياء الزائدة نحو ﴿نَّبَإِۦْ﴾ [الأنعام: ٣٤] التي أضافها التَّنَسِي لا تختلف عن الياء التي هي صورة الهمزة في نحو ﴿ ٱمۡرِيٕ﴾، لأن من المعلوم أن الياء في نحو﴿ نَّبَإِۦْ ﴾ يجوز أن تكون صورة للهمزة المكسورة (٢).

٢- رجَّح التَّنَسِيُّ كلام الطَّلَمَنْكِيِّ في خمسة أنواع: الياء المفتوحة، والساكنة الحية، والساكنة الميتة، والمنقلبة، والياء التي هي صورة الهمزة، وسوَّى بين قوله وقول غيره في الياء المضمومة، ورجَّح قول غيره في المكسورة.

ومع ما ذكره التَّنَسِيُّ من الجمع بين أقوال الأئمة وما رجَّحه في هذه المسألة، فإن عمل المغاربة جرى على ما ذكره الطَّلَمَنْكِيُّ، وليس على ترجيح التَّنَسِيِّ، ومن ثَمَّ فقد ظهر أثر قول الطَّلَمَنْكِيِّ في هذه المسألة من جهتين:

إحداهما: أنه يعد أول من نصَّ على أقسام الياء في القرآن، وذكر كيفية ضبطها، وهي من المسائل الدقيقة التي تعرض لذكرها المتأخرون، وأهملها المتقدمون كالدَّانِي، ونص على بعض أقسامها أبو داود.

(١) ينظر: الطراز في شرح ضبط الخراز (ص ٤٢٤-٤٢٧).

(٢) ينظر: أوراق غير منشورة من كتاب المحكم (ص٤٢٠-٤٢٢).

والأخرى: أنَّ ما نقله الطَّلَمَنْكِيُّ له أهميته في أنه جرى العمل به عند المغاربة، قال المَارِغْنِيُّ:«والعمل عندنا على الوَقْص في المنقلبة، وفي المتحركة كيفما كانت حركتها، وعلى العَقْص في الساكنة بقسميها، وفي صورة الهمزة وفي الزائدة»[(١)]، في حين«جرى العمل في مصاحف أهل المشرق على الوَقْص في الجميع، ولا تكون مَعْقوصة إلا إذا أُلْحِقت للدلالة على الصِّلَة أو كانت محذوفة، وأريد إلحاقها فرقاً بين المرسوم والمُلْحَق»[(٢)].

(١) دليل الحيران (ص٣٢٧، ٣٢٨).

(٢) مختصر التبيين (٢/ ٢٢٥)، حاشية رقم (٤).

المبحث الثاني

أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ في توجيه ظواهر الرسم العثماني

إن توجيهات الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ لظواهر الرسم، حسب ما أورده اللبيب متنوعة، وسأوردها حسب ظواهر الرسم التي سيقت فيه، وذلك كما يأتي:

المطلب الأول: توجيهات الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ لظاهرتي الحذف والزيادة:

أولاً: توجيه حذف الألف بكثرة ورودها في القرآن، وبكراهة توالي الأمثال:

قال اللبيب: «قال الطَّلَمَنْكِيُّ في كتاب (الرد والانتصار): اعلم أن الألفات إنما حذفن من الرسم؛ لكثرتهن، لأن عدد ألفات القرآن العظيم على قراءة نافع ثمانية وأربعون أَلْفاً وسبعمائة. فلو ثبتت هذه الألفات كلها لصار المصحف كله أَلِفات. وكذلك الواوات والياءات حذفن لكثرتهن، ولاستثقال حرفين متشابهين في كلمة واحدة، وذلك أن في القرآن العظيم خمسة وعشرين أَلْف واو، وخمسمائة وستة، ومن الياءات خمسة وعشرين أَلْفاً وتسعمائة وتسعة»[(١)]. وقد وافقه على هذا التوجيه بعض العلماء، كابن آجطَّا، والرَّجْرَاجِيُّ[(٢)].

وهذا التوجيه في شقِّه الأول، وهو توجيه حذف الألف وأختيها الواو والياء بكثرة عددها في القرآن ليس بشيء، وذلك لأنَّ هناك حروفاً وردت في القرآن كثيراً، ولم تحذف من الرسم، كما حذفت هذه الحروف الثلاثة، فعدد النونات في القرآن أَربعون أَلْفاً وخمسة آلاف ومائة وتسعة، وعدد اللَّامات ثلاثون أَلْفاً وثلاثة آلاف وخمسمائة واثنتا عشرة[(٣)]، فعُلِمَ بذلك أن كثرة الحروف في القرآن ليس تعليلاً مقبولاً لحذفها في الرسم.

---

(١) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٢٢٣، ٢٢٤).

(٢) ينظر: التبيان في شرح مورد الظمآن (ص ١٤٣)، وتنبيه العطشان (ص ٢٢٤، ٢٢٥).

(٣) ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (١/ ٥٦٦).

أما التوجيه في شقِّه الثاني، وهو استثقال حرفين متشابهين في كلمة واحدة، فهذا من التوجيهات المقبولة، فقد اتَّفقَ كُتَّاب الـمَصاحِف على حذف إحدى الألفين عند اجتماعهما في كلمة واحدة، وعلى حذف اثنتين منهما عند اجتماع ثلاث ألفات في كلمة واحدة؛ وذلك كراهة اجتماع صورتين متفقتين في الرسم(١).

وكان هذا هو التوجيه السائد لحذف إحدى الألفين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة من دون فاصل بينهما، وذلك لأن الثقل إنما حصل باجتماعهما متتاليتين كما صرح بذلك الطَّلَمَنْكِيُّ في النص السابق، وربما تخلَّوا عن اشتراط عدم وجود الفاصل في بعض الكلمات، وذلك كتعليلهم بذلك حذف إحدى الألفين اللتين فُصِل بينهما بالـهَمْزَة في ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ في [الشعراء:٦١]، و﴿جَآءَنَا﴾ في [الزخرف:٣٨] على القراءة بألف التثنية بعد الهمزة(٢)، وذلك لأن الـهَمْزَة لَيست بفاصل قوي؛ لخفائها وَبُعْد مخرجها(٣)، ولأن الهمزة لم تكن لها صورة مستقلة وقت كتابة المصاحف.

وكذلك الحال بالنسبة للياءين والواوين حال اجتماعهما، فقد وجَّه كثير من العُلَماء حذف إحداهما بكراهة اجتماع صورتين متفقتين في الشَّكْل(٤).

ثانياً: توجيه حذف الألف باحتمال القراءات:

قال اللبيب:« قال الطَّلَمَنْكِيُّ: لو كانت ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] بألف بعد الميم لم يَجُزْ لأحد أن يقرأ ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ بالقصر، ولاحْتَجَرَتْ على قراءة

(١) ينظر: مختصر التبيين (٢/ ٨٦-٨٩)، وكتاب أصول الضبط (ص١٣٩)، وكتاب الكُتَّاب، لابن دُرُسْتُوَيْه (٧٠، ٧١).

(٢) وهي قراءة نافع، وأبي جعفر، وابن كثير، وابن عامر، وشعبة، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد. ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٦٩).

(٣) ينظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص٢٩٦-٢٩٨)، وجميلة أرباب المراصد (ص٤٧٧-٤٨٠).

(٤) من هؤلاء: الداني، وأبو داود، والسَّخَاوِيُّ، والجَعْبَرِيُّ، وابن الجَزَرِيِّ. ينظر على الترتيب: المقنع (ص٣٧٩)، ومختصر التبيين (٤/ ٩٨٥)، والوسيلة إلى كشف العقيلة (ص٣٦١)، وجميلة أرباب المراصد (ص٥٦٨-٥٧٠)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٤٤٧).

واحدة. فلما كانت الألف محذوفة احتملت ﴿مَلِكِ﴾ القراءتين»[١].

وقال اللبيب عن حذف ألف أفعال القتال في سورة البقرة: «قال الطَّلَمَنْكِيُّ: رسمت هذه الثلاثة بغير ألف؛ ليَجُوزَ في الرسم القراءتان»[٢].

وقال أيضاً: «قال الطَّلَمَنْكِيُّ: كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر: ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾. فهو يكتب بغير ألف إلا الذي في أول الروم، وهو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم:٤٦] فإنه يكتب بالألف؛ لإجماع القراء عليه بالجمع»[٣].

وقال أيضاً: «وقال الطَّلَمَنْكِيُّ: ذكر أبو عبيد، وعطاء بن يسار، وبشار بن أيوب النَّاقِط أن(طَيْف) [الأعراف:٢٠١] في الإمام ثلاثة أحرف ليس فيها ألف، وهو الأصح لاحتمالها قراءتين[٤]. ألا ترى أنهم اتفقوا على إثبات الألف بعد الطاء في (ن والقلم) في قوله تعالى:﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ﴾ [القلم:١٩]؛ لاتفاق القراء عليه أنه على وزن فاعل»[٥].

وقال أيضاً: «ذُكِرَ عن الطَّلَمَنْكِيِّ أنه قال: استحبَّ بعض العلماء أن تكون في مصاحف أهل مكة والشام ثابتة الألف لأجل قراءتهم:(قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي)، وفي سائر المصاحف محذوفة الألف لأجل قراءتهم: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٣]»[٦].

---

(١) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص٢٢٩). وقد «قرأ عاصم، والكسائي، ويعقوب، وخلف بالألف مداً، وقرأ الباقون بغير ألف قَصْراً». النشر في القراءات العشر (١/ ٢٧١).

(٢) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص٢٣٣)، وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف العاشر بحذف الألف في أفعال القتال الثلاثة الموجودة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]. ينظر: النشر في القراءات العشر(٢/ ٢٢٧).

(٣) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٢٣٩).

(٤) «قرأ البصريان، وابن كثير، والكسائي، (طَيْفٌ) بياء ساكنة بين الطاء والفاء من غير همزة، ولا ألف، وقرأ الباقون بألف بعد الطاء، وهمزة مكسورة بعدها». النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٧٥).

(٥) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٢٨٠).

(٦) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٣٠٥). قال ابن الجَزَرِيِّ: «قرأ ابن كثير وابن عامر (قَالَ) بالألف على الخبر، وكذا هو في مصاحف أهل مكة والشام، وقرأ الباقون (قُلْ) بغير ألف على الأمر، وكذا هو في مصاحفهم». النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٠٩).

وقال أيضاً بعد أن ذكر اختلاف المصاحف في حذف ألف ﴿ بِهَدِى﴾ في النمل والروم: «وذكر الطَّلَمَنْكِيُّ أن الحذف آثر وأشهر؛ لقراءة حمزة ﴿ وَمَآ أَنتَ تَهۡدِى ٱلۡعُمۡىَ عَن ضَلَٰلَتِهِمۡۖ﴾[1] [النمل: ٨١]»[2].

ومن النصوص السابقة التي أوردها اللبيب عن الطَّلَمَنْكِيِّ يتبين أهمية هذا العامل في توجيه حذف الألف عند الطَّلَمَنْكِيِّ، وأنه يرى أن سبب حذف الألف الإشارة إلى القراءات المتواترة، ولم يورد اللبيب أيَّ قول يشير إلى أن الطَّلَمَنْكِيَّ يرى أن الحذف في الرسم يشير إلى القراءات الشاذة، كما أنه وجَّه حذف الألف بالاقتصار في المواضع التي لا يحتمل الحذف فيها قراءة ثابتة، وبهذا يكون الطَّلَمَنْكِيُّ قد نَوَّع الحذف في الرسم العثماني نوعين:

أحدهما: حذف اقتصار، كما حكى عنه اللبيب، في حذف الألف من ﴿جَآءُو﴾، ونحوها قال: «وهذا الحذف يسمَّى اقتصاراً»[3].

والثاني: حذف إشارة، كما تفيده النصوص السابقة التي نصَّ فيها الطَّلَمَنْكِيُّ على أن حذف الألف فيها ليجوز في الرسم القراءتان، بل إنه في حال اختلاف المصاحف في حذف الألف وإثباتها يرجِّح الحذف لما فيه من احتمال القراءات، كما فعل في ترجيح حذف ألف ﴿بِهَدِى﴾ لكي تحتمل قراءة حمزة.

ويظهر أنَّ اللبيب قد استفاد مما ذكره الطَّلَمَنْكِيُّ، فأشار إلى أنَّ الحذف ينقسم إلى ثلاثة أقسام، ولعله أول من أشار إلى هذه الأقسام مجتمعة، حيث قال: «واعلم أنَّ

---

(١) قَرَأَ حمزة ﴿ تَهۡدِى﴾ (النمل: ٨١)، و﴿ تَهۡدِ﴾ [الروم:٥٣] بالتاء وفتحها، وإسكان الهاء من غير ألف، (الْعُمْىَ) بالنصب، وقرأهما الباقون بالباء وكسرها وبفتح الهاء وألف بعدها، ﴿ٱلۡعُمۡيِ﴾ بالخفض في الموضعين، مع خلاف بين القراء في حذف الياء وإثباتها في الوقف على ﴿بِهَدِ﴾ [الروم:٥٣] .ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٣٩).

(٢) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٣٢٧).

(٣) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٤٢٧).

الحذف الذي يقع في المَصاحِف فإنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قِسْم حُذِف لأجل الاختلاف في القراءات، و قِسْم يسمَّى اختصارًا، وقِسْم يسمَّى اقتصارًا»[١].

وبهذا يتبين لنا أهمية ما ذكره الطَّلَمَنْكِيُّ، حيث إنه يعد الأساس لما ذكره علماء الرسم من تقسيم الحذف في الرسم إلى ثلاثة أنواع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ ما ذهب إليه الطَّلَمَنْكِيُّ من أن الحذف في الرسم إنما يشير إلى القراءات المتواترة فقط دون القراءات الشاذة هو مذهب بعض العلماء كحَكَم الناقط، والدَّانِي، وأبي داود[٢]، وهناك من توسَّع فجعل الحذف كذلك لاحتمال القراءات الشَّاذَّة كالسَّخَاوِيِّ وابن آجَطَّا[٣].

ثالثاً: توجيه حذف الألف بكثرة ورودها:

قال اللبيب: «وقال الطَّلَمَنْكِيُّ: اختلفت المصاحف في حذف الألف التي بين الباء والنون من قوله ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ فحذفت في بعضها، وأثبت في بعضها، والحذف عندي آثر وأشهر لوجهين: **أحدهما**: أن الألف للتثنية، **والثاني**: لكثرة ورودها؛ لأن ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ في سورة الرحمن جاءت في أحد وثلاثين موضعاً»[٤].

وهذا الذي ذكره الطَّلَمَنْكِيُّ من الحذف والإثبات في هذه الكلمة هو ما نصَّ عليه الدَّانِيُّ، لكنه لم يرجِّح أحدهما[٥]، أما أبو داود فمذهبه في ألف التثنية الحذف والإثبات بشكل عام، مع ترجيح الإثبات[٦]، وإن كان قد اقتصر على الحذف في

(١) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٢٢٢).

(٢) ينظر: الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص٢٢٩، ٢٣٧، ٢٦٠)، والمحكم في نقط المصاحف (ص١٦٢، ١٦٣)، ومختصر التبيين (٣/ ٧٠٧).

(٣) ينظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص١٠٧، ١٠٨)، والتبيان في شرح مورد الظمآن (ص ٤٢٨، ٤٢٩).

(٤) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٣٤٦).

(٥) ينظر: المقنع، للداني (ص٥٥٧).

(٦) ينظر: مختصر التبيين (٢/ ٤٣٠).

بعض الكلمات[١]، والعمل في المصاحف المطبوعة على إثبات الألف في هذه الكلمة.

وقد رجَّح الطَّلَمَنْكِيُّ الحذف في ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ لوجهين: أحدهما أن الألف للتثنية التي جرى أكثر علماء الرسم على حذفها، فحَذْفها من ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ آثر عند الطَّلَمَنْكِيِّ لما فيه من حمل النظير على نظيره، وهي قاعدة متبعة عند علماء الرسم، وتعدُّ من أسس الترجيح عندهم، فقد ذكر الضَّبَّاع من مرجِّحات الحذف والإثبات الحملَ على النظائر وعلى المجاور[٢].

أما الوجه الثاني وهو كثرة الورود فإنها تعدُّ من التوجيهات التي أوردها العلماء لحذف الألف في الرسم[٣].

وبهذا يكون الطَّلَمَنْكِيُّ قد رجَّح حذف ألف ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ بوجهين أحدهما يُعَدُّ من أسس الترجيح عند علماء الرسم، والآخر بما يعدُّ من التوجيهات السائغة في توجيه حذف الألف، خاصة في المواضع التي يكثر ورودها؛ وذلك لأن كثرة الورود مظنة للتخفيف بالحذف وغيره.

رابعاً: توجيه حذف الألف بالمعنى:

قال اللبيب «قال الطَّلَمَنْكِيُّ: سبب حذف الألف في هذا الموضع دون غيره هو أنَّ ما في كتاب الله تعالى من ذكر (الميعاد) فهو صدق وحق، لأنه يصدر عن الله نحو قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ [آل عمران:٩] حيث وقع، والذي في الأنفال هو ميعاد لهم لم يكن، ولو كان لاختلف فيه، وهو قوله تعالى: ﴿لَٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِي ٱلۡمِيعَٰدِ﴾ [الأنفال: ٤٢]» [٤].

---

(١) ينظر على سبيل المثال: مختصر التبيين (٢/ ٣٩٦)، (٣/ ٤٦٢).

(٢) ينظر: سمير الطالبين (ص٥١).

(٣) ينظر: التبيان في شرح مورد الظمآن (ص ١٤٤، ١٤٥).

(٤) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٣٩٢، ٣٩٣).

وحذف الألف في موضع الأنفال مما اتفق عليه الشيخان[١]، وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم ست مرات، كلها بالإثبات سوى هذا الموضع، ووجَّه الطَّلَمَنْكِيّ حذف الألف فيه توجيهاً دلاليّاً، وذلك أن الميعاد في سورة الأنفال يختلف عن بقية المواضع، فهو في الأنفال صادر عن الخلق وليس عن الخالق، وكذلك أنه في الأنفال ميعاد لم يكن، وتابعه على هذا التوجيه بعض العُلَماء[٢].

وهذا الذي ذكره الطَّلَمَنْكِيُّ يعد من الإشارات المبكرة في هذا اللون من التوجيه، المسمى بالتوجيه الدِّلالي أو الإشاري، لكنه لا يمثل اتجاهاً عاماً في تفسير ظواهر الرسم، كما ذهب إليه المَرَّاكُشِيُّ ومن تبعه، الذين زعموا أن «أنَّ الخطَّ جرى على وجوه: فيها ما زيد عليه على اللفظ، ومنها ما نقص، ومنها ما كُتِب على لفظه، وذلك لحكم خفية، وأسرار بَهِيَّة»[٣].

خامساً: توجيه حذف الألف بأنه على الاقتصار:

قال اللبيب في حذف الألف من ﴿جَآءُو﴾، ونحوها « قال الطَّلَمَنْكِيُّ: وهذا الحذف يسمَّى اقتصارًا »[٤].

وحذف الاقتصار الذي سمَّاه الطَّلَمَنْكِيُّ هو: «أن يُحْذَفَ ألف من كلمة ويثبت في نظائرها»[٥]، ولما كانت الألف تزاد بعد الواو المتطرفة سوى ثلاثة أصول مطردة، هي:﴿جَآءُو﴾، و﴿ بَآءُو ﴾، و﴿ذُو﴾ حيث ما وقعت، وسبعة أحرف متفرقة[٦]، فقد جعل الطَّلَمَنْكِيُّ عدم زيادة الألف في هذه المواضع من حذف الاقتصار.

وقد سبق ذكر أنَّ الطَّلَمَنْكِيَّ بذلك يعد أول من نوَّع الحذف في الرسم العثماني

(١) ينظر: المقنع، للداني (ص٢٤٨، ٢٤٩)، ومختصر التبيين (٢/ ٣٢٩).

(٢) كالمَارِغْنِيِّ . ينظر: دليل الحيران (ص١٩٩).

(٣) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٨٠).

(٤) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٤٢٧).

(٥) ينظر: الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٢٢٢، ٢٢٣).

(٦) ينظر: مختصر التبيين (٢/ ٨١- ٨٣).

إلى نوعين حذف الإشارة، وحذف الاقتصار، ثم جاء اللبيب من بعده فجعل الحذف ثلاثة أنواع، وتناقلها علماء الرسم بعد ذلك في كتبهم، وهذا من تأثير الطَّلَمَنْكِيِّ في من جاء بعده.

سادساً: توجيه حذف الياء باحتمال القراءات:

قال اللبيب: «قال الطَّلَمَنْكِيُّ: إنما حذفت الياء من ﴿وَرِءْيَا ﴾ [مريم:٧٤]؛ لأجل قراءة قالون، وابن ذكوان ﴿وَرِيًّا﴾ بتشديد الياء، وهو عندهما من رِيِّ الشارب»[(١)].

وتوجيه الطَّلَمَنْكِيِّ حذف إحدى الياءين هنا يندرج في التوجيه باحتمال القراءات، وفيه تصريح أن الياء حذفت لأجل قراءة قالون وابن ذكوان، وهي كذلك قراءة أبي جعفر، وحمزة وقفاً[(٢)]، في حين ذهب الدَّانِيُّ إلى أن حذف إحدى الياءين إنما هو لكراهة اجتماع ياءين[(٣)]، وصوَّبه ابن الجَزَرِيِّ[(٤)].

وقول الطَّلَمَنْكِيِّ بأنها من (رِيِّ الشارب) يقصد بذلك قراءة الإدغام، فيكون قد اقتصر على أحد المعنيين، وهو الوجه الذي قدَّمه مَكِّيٌّ في توجيه هذه القراءة، قال: «وحجة من لم يهمز أنه يحتمل أن يكون من (رِيِّ الشارب) فلا أصل له في الهمز، أي: أحسن أثاثاً وأحسن شرباً. ويجوز أن يكون من(الرُّواء) وهو ما يظهر من (الزِّي) في اللباس وغيره، فيكون أصله الهمز، ولكن خُفِّفت الهمزة، فأبدل منها ياء، وأدغمت في الياء التي بعدها»[(٥)].

وما اقتصر عليه الطَّلَمَنْكِيُّ أولى، لأن الحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد، وبهذا تكون قراءة الإدغام قد أفادت معنى جديداً للآية، وتكون كل من

(١) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٤٥٩).
(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٣٩٤، ٤٨١).
(٣) المقنع، للداني (ص٣٧٩).
(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٤٤٧).
(٥) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها (٢/ ٩١، ٩٢).

القراءتين قد وصفت حالاً من أحوال الأمم البائدة من التمتع بطيب العيش ورَغَده الذي أفادته قراءة الإدغام، أو حسن المنظر والهيئة كما أفادته قراءة الهمز[١].

سابعاً: توجيه زيادة الألف في ﴿مِاْئَةَ﴾ و﴿ مِاْئَتَيْنِ﴾ بتقوية الهمزة:

وجَّه الطَّلَمَنْكِيُّ زيادة الألف في ﴿مِاْئَةَ﴾ و﴿مِاْئَتَيْنِ﴾ بأنه تقوية للهمزة وضعَّف أن يكون للفرق، كما هو شائع عند كثير من علماء الرسم والعربية[٢]، قال اللبيب: «قال الطَّلَمَنْكِيُّ: هذه حجَّةٌ ضعيفةٌ، لا يقوم بها دليل، أما قولهم في الألف أنها زيدت في﴿مِاْئَةَ﴾ للفرق بينها وبين(منه) فلأي شيء زيدت في﴿مِاْئَتَيْنِ﴾، وليس لها شَكْلٌ تلتبسُ به. وإنما تقوية للهمزة من حيث كانت حرفاً خفيّاً بعيد المخرج، فَقَوَّوها بالألف؛ لتُحَقِّق بذلك نَبْرَتها. وخُصِّت الألف بذلك معها من حيث كانت من مخرجها، وقد تصور الهمزة بصورتها»[٣].

ورجَّح الدَّانِيُّ أيضاً هذا التوجيه، وذكر نفس الحجة التي ذكرها الطَّلَمَنْكِيُّ، أن تقوية الهمزة مطرد في كل موضع، حتى في المواضع التي لا تشتبه فيها صورة الكلمة بصورة أخرى[٤]، وحسَّنه اللبيب وارتضاه[٥].

ورغم إيثار أصحاب هذا التوجيه له، وتقديم ما يدل على رجحانه، إلا أنه لم يسلم من الانتقاد، فقد أورد عليه التَّنَسِي عدم الاطراد، وأنه« ما من هَمْزَة إلا وهي

(١) ينظر: تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر، لآمال خميس (ص ٣٠٦، ٣٠٧).

(٢) ممن قال به علماء العربية: ابن قتيبة، والنَّحَّاس، والصُّوْلِيُّ، وابن دُرُسْتُوَيْه. ينظر على الترتيب: أدب الكاتب (ص٢٤٦)، وصناعة الكتَّاب (ص١٣٩)، وأدب الكُتَّاب (ص٢٤٦، ٢٤٧)، وكتاب الكُتَّاب (ص٨٤). وممن قال به من علماء الرسم: السَّخَاوِيُّ، والجَعْبَرِيُّ، والخَرَّاز، وابن الجَزَرِيِّ. ينظر على الترتيب: الوسيلة (ص٣١٧)، وجميلة أرباب المراصد (ص٥٠٨)، ومورد الظمآن (ص٢٨)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٤٥٣).

(٣) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٤٣٠).

(٤) ينظر: المحكم في نقط المصاحف (ص١٧٥).

(٥) ينظر: الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٤٣١).

تفتقر إلى التقوية كـ﴿سَأَلَ﴾، و﴿فُؤَادُ﴾، و﴿سُبِلَتْ﴾، و﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾، وغير ذلك مما لا يحصى، فتخصيص هذه المواضع تَحَكُّمٌ»[(١)]، كما أن هذه التقوية لا تجد دليلاً من واقع الكتابة أو اللغة العربية[(٢)]، وقد شاع هذا التوجيه عند علماء الرسم، وجعلوه أحد الوجوه التي فُسِّرَت به زيادة حروف المد الثلاثة وليس الألف فقط، فقد ذكره الدَّانِيُّ في توجيه زيادة الألف والياء والواو[(٣)].

ولعلماء الرسم توجيهات أخرى مذكورة في مظانها، والأقرب إلى الصواب في توجيه زيادة الألف في نحو ﴿مِاْئَةَ﴾ ما ذكره الدكتور غانم قَدُّورِي الحَمَد ومن وافقه من تأثير انتقال هذه اللفظة من بيئة يحقَّق فيها الـهَمْزَة إلى بيئة تخفَّف فيها، فأدَّى ذلك إلى تمثيلها بشكل مزدوج فالألف صورة تحقيقها، والياء صورة تخفيفها[(٤)]، وربما خُصَّت هذه الزيادة بـ﴿مِاْئَةَ﴾، دون ما يشبهها، نظرًا لكثرة استعمالها وفُشُوِّها، فتحجَّرت صورتها على هذا الشكل واشتهرت كذلك.

المطلب الثاني: توجيهات الإمام الطَّلَمَنْكِيّ لظاهرة الهمز

أولاً: مراعاة حالتي التسهيل والتحقيق:

قال اللبيب: «وقال صاحب (الدر النظيم): ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ في [آل عمران:١٥] كتبت بواو بعد ألف الاستفهام صورة للهمزة المضمومة. اتفقت على ذلك جميع المصاحف. ورسم ذلك كذلك على مراد التليين، ورسم نظائرها في الهمزتين المختلفتين بالفتح والضم بغير واو على مراد التحقيق وكراهة اجتماع ألفين، والهمزة قد تصور على المذهبين من التحقيق والتخفيف، وذلك قوله تعالى: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ﴾

(١) الطراز في شرح ضبط الخراز (ص ٣٤٧).

(٢) رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية (ص٤٠٩).

(٣) ينظر: المحكم في نقط المصاحف ص١٧٦، ١٧٧، وأوراق غير منشورة من كتاب المحكم (ص٤٢٠-٤٢٢، ٤٢٩).

(٤) ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية (ص٤١٩).

[ص: ٨]، و﴿أَءُلۡقِيَ ٱلذِّكۡرُ عَلَيۡهِ﴾ [القمر: ٢٥] »[١].

وضَّح الطَّلَمَنْكِيُّ أن الهمزة المضمومة رسمت واواً في﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥] على مراد التسهيل، وذلك لأنها تُسهَّل بينها وبين الواو، أما نظائرها وهما ﴿أَءُنزِلَ﴾ [ص:٨]، و﴿أَءُلۡقِيَ﴾ [القمر: ٢٥] فقد رسمت بغير واو على مراد التحقيق، وذلك أنها في حالة التحقيق ستكتب بالألف، ثم حذفت إحدى الألفين كراهة لاجتماعهما، وبهذا يكون الصحابة ﷺ قد صَوَّروا الهمزة على المذهبين، مذهب أهل التسهيل، ومذهب أهل التحقيق، لِيُرُوا جواز الوجهين، من جواز كتابة الكلمة باعتبار حالة التسهيل، والاعتداد بحالة الوصل، أو باعتبار حالة التحقيق، والاعتداد بالأصل، و ذكر هذا التوجيه أيضاً الدَّانِيُّ، وأبو داود [٢].

ثانياً: حذف صورة الهمزة دلالة على تحقيقها:

قال اللبيب: «وقال صاحب (الدر النظيم)... واجتمعت المصاحف على حذف الواو التي هي صورة للهمزة الساكنة في ﴿ٱلزُّءُيَا﴾، و﴿رُءُيَاكَ﴾، و﴿رُءُيَىَ﴾ دلالة على تحقيقها»[٣].

وممن وافقه على هذا التوجيه الدَّانِي[٤]، فالطَّلَمَنْكِيُّ والدَّانِيُّ يريان أنه رُوعِي في حذف صورة الهمزة حالة التحقيق، من حيث كانت الـهَمْزَة في بعض حالاتها تستغني عن الصورة، ولأنها لو كتبت على مراد التسهيل، لكتبت واوًا، لأن الـهَمْزَة المتوسطة الساكنة تُسَهَّل بإبدالها حرف مدٍّ من جنس حركة ما قبلها[٥].

ويظهر أن مراعاة حالة التحقيق في هذه الكلمة ليس التوجيه المناسب لحذف

(١) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٤٩٣).
(٢) ينظر: المحكم في نقط المصاحف (ص١٠٦)، ومختصر التبيين (٢/ ٣٣٢).
(٣) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٤٩٣).
(٤) ينظر: المحكم في نقط المصاحف (ص١/ ١٨٤).
(٥) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٤٣١).

صورة الهمزة هنا، بل الأولى أن يقال إن الحذف لاستيعاب القراءتين والإشارة إليهما، كما حسَّنه ابن الجَزَرِيِّ[(١)]، وذلك أن هذه الكلمة قد تجاذبها تغييران، الإبدال واوًا لأنها ساكنة وقبلها مضموم، وهو القياس، وقَلْب الواو ياء ثم إدغامها في الياء بعدها[(٢)]، فآثر الكتبة حذف صورة الهَمْزَة، لتحتمل الوجهين، لأنهما وجهان صحيحان، ولو كتبت بالواو على قياس رسمها لما احتملت قراءة الإدغام(رُيًّا)، لكنَّ حذف صورتها يفسح المجال أمام الوجهين، والله أعلم.

ثالثاً: مراعاة الموقع الإعرابي:

قال اللبيب: «قال أبو عمرو أحمد بن محمد الطَّلَمَنْكِيُّ: رأيت في كتاب (اللطائف في علم رسم المصاحف) لعطاء بن يسار﴿نَبَأُ﴾ في [براءة:٧٠] بالألف على الأصل، وما عداه بالواو إذا كان في موضع رفع، فإن كان في موضع نصب فهو بالألف، نحو قوله تعالى: ﴿نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ﴾ [المائدة:٢٧]، و﴿نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٥]، وما أشبهها»[(٣)].

وهذا من المواضع التي صُوِّرت فيها الهمزة المضمومة المتطرفة واواً على غير قياس، وقد ذكر العلماء في توجيه هذه الظاهرة بأن ذلك «على مراد الاتصال أو التسهيل»[(٤)]، وفي رسم هذه الكلمات بهذه الطريقة مراعاة للموقع الإعرابي وما له من أثر في رسم الكلمات القرآنية، وليس ذلك على إطلاقه، بل إنه مقيد بالرواية، فأنت ترى أن موضع التوبة قد كتب بالألف على الأصل، وهو في موضع رفع، فلو كان الأمر على إطلاقه، لرُسِمَ هذا الموضع بالواو كبقية المواضع، ولا يتوفر لدى الباحث توجيهٌ لذلك سوى الرواية عن أهل الرسم، أو ليدلوا بذلك على جواز

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٤٤٧).

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٤/ ٣٩٨، ٣٩٩)، ولسان العرب (رأي) (١٤/ ٢٩٧).

(٣) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٥٠١).

(٤) المقنع، للداني (ص٤٠٤).

رسمها بأحد الوجهين، أو لأنَّ موضع سورة التوبة لم يصح فيه وجه الوقف بالواو، لأن التخفيف الرسمي« إنما جاز ما جاز منه بشرط صحته عند أئمة اللغة وعلماء القراءة»[١].

رابعاً: مراعاة اتساق الأوزان:

قال اللبيب بعد أن ذكر رسم الهمزة واواً في ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ﴾ في [الممتحنة:٤] بواو وبعدها ألف، وليس بين الراء والواو ألف: «وقال الطَّلَمَنْكِيُّ: وكتب ذلك كله ليدل على وزن فُعَلاء»[٢].

وقد وجَّه الدَّانِيُّ حذف صورة الهمزة الأولى من﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ [الممتحنة:٤] بأن الهمزة قد تستغني عن الصورة، من حيث كانت حرفاً قائماً بنفسه كسائر الحروف، وأما حذف الألف التي بعد اللام في بناء(فُعَلاء) فلزيادتها في الاسم، وأنها عبارة عن صوت، فلذلك حذفت اختصاراً، وأما عن رسم الهمزة واواً فلعدة معان أحسنها عند الدَّانِي أَن تكون صُورَة للهمزة المضمومة على مُرَاد وَصلها بِمَا بعدها، فلذلك صُوِّرَت بالحرف الذي منه حركتها والذي تقرب فِي حَال التسهيل منه وهو الواو، ثم نبه على أن ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ حذف بعد عينها صورتان اختصاراً، وزيد بعد لامها صورتان دلالة وتبييناً ليستوي بذلك عدد حروفها في الكتابة[٣].

والشاهد من هذا الكلام أن هذه الكلمات التي صُوِّرَت فيها همزتها المتطرفة المضمومة واواً، حذفت منها ألف بناء (فُعَلاء) وهي التي بعد اللام، ولو ثبتت مع تصوير الهمزة المتطرفة واواً لصار عدد حروفها ستة إذا عُدِّت الألف الزائدة التي بعد صورة الهمزة المضمومة، فمحافظة على اتساق وزن هذه الكلمات حذفت الألف التي قبل لام (فُعَلاء) فصار عدد الحروف خمسة كعدد حروف هذا

(١) تقريب النشر في القراءات العشر (ص٧٩).

(٢) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٥٠٧).

(٣) ينظر: المحكم في نقط المصاحف (ص١٨٢، ١٨٣).

الوزن(فُعَلاء)، ولعل هذا هو مراد الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ عندما قال في توجيه رسم هذه الكلمات: «وكتب ذلك كله ليدل على وزن فُعَلاء»[(١)].

أما بالنسبة لكلمة ﴿ بُرَءَٰٓؤُاْ ﴾ فلها وضع خاص، وذلك أنه قد حذف بعد عينها وهو (الراء) صورتان هما الهمزة التي هي لام الكلمة في بناء(فُعَلاء) والألف التي بعدها، وزيد بعد لامها وهو(الهمزة) صورتان هما الواو التي صورة الهمزة المضمومة والألف التي بعدها، وبهذا يكون لرسم هذه الكلمات بهذه الصفة المخصوصة ما يدل على المحافظة على اتساق وزن (فُعَلاء) فيها، مع ما في رسمها كذلك من احتمال الأوجه المتعددة لحمزة وقفاً[(٢)].

المطلب الثالث: توجيهات الإمام الطَّلَمَنْكِيّ لظاهرة البدل

أولاً: الدلالة على الأصل:

قال اللبيب: «وقال الطَّلَمَنْكِيُّ: كان أصل ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾، و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾، و﴿ٱلنَّجَوٰةَ﴾، و﴿وَمَنَوٰةَ﴾، (صَلَوَهْ)، و(زَكَوَهْ)، و(مِشْكَوهْ)، و(نَجَوَهْ)، و(مَنَوهْ) على وزن فَعَلَة ومِفْعَلة[(٣)]، فلما تحركت الواو في جميعهن بالفتح انقلبت ألفًا لانفتاحها وانفتاح ما قبلها؛ طلبًا للتخفيف، فإذا جمعت جمع سلامة رجعت إلى الأصل، فتقول: صلوات، وزكوات، وحيوات، ومشكوات، ونجوات، ومنوات. وقد اتفق كتاب المصاحف على رسمهن بالواو والألف ليستدل بالواو على أنها هي الأصل، وبالألف على أنها المنقلبة عن الواو في اللفظ»[(٤)].

وتوجيه رسم الألف واواً في هذه الكلمات بالدلالة على أن أصل هذه الألف

(١) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٥٠٧).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٤٧٤).

(٣) كل هذه الكلمات على وزن (فَعَلة) سوى(مشكاة) فإنها على (مِفْعَلة)، وأصلها (شَكو). ينظر: لسان العرب (شكا) (١٤/ ٤٤١).

(٤) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٥١٦).

هي الواو، قال به عدد من العلماء كابن قتيبة، وابن مِقْسَم، وأبي داود[١].

وذكر الدَّانِيُّ أن الألف رسمت واواً «على لفظ التفخيم، ومراد الأصل»[٢]، فزاد على ما ذكره الطَّلَمَنْكِيُّ أنها على لفظ التفخيم، وذكر المَهْدَويُّ هذين المعنيين اللذين ذكرهما الدَّانِيُّ [٣]، ويَرِدُ على من وجَّه هذه الظاهرة بأنها كتبت كذلك على مراد التفخيم بعدم ورودها عن إمام من أئمة القراءة، وإن كانت صحيحة في اللغة، ومن ثَمَّ فتوجيه هذه الظاهرة بهذا التوجيه يبدو غير مقنع، إذ كيف يكتب الصحابة ﷺ هذه الكلمات على لغة، لم تصح في القراءة، ولم تثبت في النقل، قال الجعبري: «ولم أعلل به لعدمه في القرآن، وكلام الفصحاء»[٤].

وذهب بعضهم إلى أنها كُتِبَتْ بالواو لأنَّ أهل الحِيْرَة[٥] كانوا يكتبونها بالواو، ومنهم أخذ أهل الحجاز الكتابة، وتعلموا الخط، كما ذكر الصُّوليُّ [٦]، ونقله النوويُّ عن الفَرَّاء[٧].

وهذا يشير إلى أن كتابتها بالواو كان أثراً من الآثار القديمة، ورثتها اللغة العربية منها، وكتبها الصحابة ﷺ في المصحف بناء على ما كان متعارفاً عليه عندهم، وإن خالف نطقها كتابتها، وهذا ما أثبتته الدراسات الحديثة من أنَّ رسمها بالواو كان أثرًا من آثار اللغة النَّبَطية، وانتقل إلى اللغة العربية، فتأثرت به، وبقي هذا الأثر ماثلاً في رسم بعض الكلمات، وفي تمثيل بعض الظواهر، كالتي معنا[٨].

(١) ينظر: أدب الكاتب (ص٢٤٧)، والوسيلة إلى كشف العقيلة (٣٩٥)، ومختصر التبيين (٢/ ٧٠، ٧١).

(٢) المقنع، للداني (ص٣٩٨).

(٣) هجاء مصاحف الأمصار (ص ٥٥).

(٤) جميلة أرباب المراصد (ص٦٢٠).

(٥) الحِيْرة: بالكسر ثم السكون: مدينة كانت على ثلاثة أميال من الكُوفة، على موضع يقال له النَّجَف. معجم البلدان (٢/ ٣٢٨).

(٦) ينظر: أدب الكُتَّاب، للصُّوْلِي (ص ٢٥٥).

(٧) ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي (١١/ ٨).

(٨) ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية (ص ٣٣٥).

وسواء أقلنا إن هذه الكلمات رسمت بالواو للدلالة على الأصل كما ذهب إليه الطَّلَمَنْكِيُّ ومن وافقه، أو أنها كانت ترسم كذلك عند أهل الحيرة ثم انتقلت إلى أهل الحجاز، فكتبوها كما تعلموها، فإن هناك جانباً مهماً لابد من إضافته إلى هذه التفسيرات، وهو أن كتابتها بالواو سمح بتمثيل القراءات المتواترة الثابتة في بعض هذه الكلمات كقراءة ابن عامر ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾ [الأنعام:٥٢، الكهف: ٢٨] بِضَمِّ الغين، وإسكان الدال وواو بعدها(١).

ثانياً: اتِّباع الإمام:

قال اللبيب: «وقال أبو عمرو أحمد بن محمد الطَّلَمَنْكِيُّ: لا أعلم لـ ﴿حَتَّىٰ﴾ علة رسمها بالياء إلا اتِّباع الإمام»(٢)، وتابعه اللبيب، حيث ذكر أنها كتبت بالياء اتِّباعاً لمصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه، مستشهداً بأن أبا عبيد رآها كذلك في الإمام، ثم ذكر كلام الطَّلَمَنْكِيِّ تعضيداً لما نقله عن أبي عبيد(٣).

ومن هذا النص يتبين أن الطَّلَمَنْكِيَّ كغيره من العلماء الذين يرون وجوب اتباع الرسم العثماني، وأن بعض ظواهر الرسم قد لا نجد لها تفسيراً، لكن مع ذلك لا بد من وجوب اتباع الرسم العثماني، وعدم مخالفته، ولما ذكر الدَّانِيُّ أنها في بعض المصاحف بالألف، قال: «ولا عمل على ذلك لمخالفة الإمام، ومصاحف الأمصار»(٤).

وذكر العلماء هذه الكلمة ضمن الكلمات التي رسمت بالياء وهي مجهولة الأصل مثل: ﴿إِلَىٰ﴾، و﴿عَلَىٰ﴾، و﴿لَدَى﴾، و﴿أَنَّىٰ﴾، و﴿مَتَىٰ﴾، و﴿بَلَىٰ﴾، واجتهد بعضهم في توجيه هذه الظاهرة، تلخيصها فيما يأتي:

---

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٥٨).

(٢) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٥٣١).

(٣) ينظر: الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٥٣٠، ٥٣١).

(٤) المقنع، للداني (ص٤٤٩).

١- التفريق بين المتشابهات في الصورة، فقد ذكر المَارِغْنِيُّ أن ﴿عَلَىٰ﴾ رسمت بالياء فرقاً بينها وبين ﴿عَلَا﴾ الفعلية[١].

٢- «المرسوم بالألف على اللفظ، والمرسوم بالياء لانقلاب الألف ياءً مع الاضافة إلى المكْنِيِّ كما رسم ﴿عَلَىٰ﴾، و﴿إِلَىٰ﴾ كذلك»[٢].

٣- الدلالة على الإمالة[٣]، وذلك إنما يصلح في رسم ﴿أَنَّىٰ﴾، و﴿مَتَىٰ﴾، و﴿بَلَىٰ﴾، حيث ثبتت فيها الإمالة.

٤- ذكر المَارِغْنِيُّ أن﴿حَتَّىٰ﴾ رسمت ألفها ياء « لشبهها بألف التأنيث، حيث كانت رابعة كألف (دَعْوَى)»[٤]، ولكن ألف التأنيث ممالة، ولا إمالة في﴿حَتَّىٰ﴾.

ولما كانت هذه التوجيهات التي سيقت لا تصلح لتوجيه رسم﴿حَتَّىٰ﴾، ذكر الطَّلَمَنْكِيُّ أنه لا علة لها إلا اتِّباع الإمام، مع أن الدكتور غانم، قد ذكر توجيهاً على سبيل الاحتمال، يمكن أن يُوَجَّه به هذا التنوع في الرسم بالألف تارة وبالياء أخرى، وهو أن الكلمات التي رسمت بالياء يحتمل أنها كانت تنطق في يوم ما بالياء، « ثم يبدو أنه قد حدث تطور في لفظ الياء في تلك الكلمات إلى الفتحة الطويلة، ولكن لم تواكب الكتابة هذا التطور، فظل الرسم بالياء التي نجدها مرسومة في كثير من الكلمات في الرسم العثماني، بينما صار اللفظ فتحة طويلة»[٥].

ثالثاً: الدلالة على جواز الوجهين:

قال اللبيب في علة رسم التاء تارة والهاء تارة بعد أن نقل بعض التعليلات: «وأحسن من هذه الأقاويل قول الطَّلَمَنْكِيِّ في كتاب (الرد والانتصار) إنما كتب

(١) ينظر: دليل الحيران (ص٢١١).
(٢) المقنع، للداني (ص٤٤٩).
(٣) ينظر: دليل الحيران (ص٢١١).
(٤) ينظر: دليل الحيران (ص٢١٠).
(٥) رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية (ص٣٢٣).

الصحابة ﷺ بعض هذه الكلمات بالهاء وبعضها بالتاء لِيُرُوا جواز الوجهين، والله أعلم بذلك»[(١)].

وتوجيه الطَّلَمَنْكِيِّ الذي حسَّنه اللبيب توجيه عام، لا يصلح أن يكون تفسيراً لاختيار الكتبة هذه الكلمات دون ما سواها لرسمها بالتاء تارة وبالهاء أخرى، ولهذا اجتهد العلماء في توجيه هذه الظاهرة، وذلك كما يأتي:

١- يرى الفَرَّاء أن ما رسم بالتاء على الأصل، وما رسم بالهاء على مراد الوقف [(٢)]، وذهب ابن الأنباري إلى أن ما رسم بالتاء بأنه على مراد الوصل[(٣)].

٢- أن يكون ما كتب منه بالتاء على نية الوقف على لغة طيئ، إذ كانوا يقفون على كل ما هو مؤنثة بالتاء، فيقولون هذه أَمَت وجاريت وامرأت[(٤)].

٣- التفريق بين الأسماء والأفعال، فالأسماء ترسم بالهاء، والأفعال ترسم بالتاء[(٥)]، وهذا مردود لأن هذا التفريق إنما كان بعد تقعيد القواعد النحوية، فأصبحت الأفعال بالتاء، والأسماء بالهاء، أما في الرسم العثماني، فإن جميع الأفعال رسمت بالتاء، أما الأسماء فرسمت تارة بالهاء وتارة بالتاء.

٤- أن ذلك راجع إلى المملي والكاتب، قال المهدويُّ:« فإن المملي كان إذا وصل الكلمة التي فيها هاء التأنيث بالكلمة التي تليها انقلبت الهاء تاءً في الإدراج ، فكتبها الكاتب على اللفظ بتاءٍ في الوصل، وإذا قطع الكلمة عما بعدها كان لفظه بالهاء، فكتب الكاتب بالهاء على لفظه كتبها بالهاء»[(٦)].

---

(١) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٥٧٣).

(٢) ينظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص ٤٤٢)، والدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص٥٧١، ٥٧٢).

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٢٨٧).

(٤) ينظر: هجاء مصاحف الأمصار (ص٤٠، ٤١)، والوسيلة إلى كشف العقيلة (ص ٤٤٢).

(٥) ينظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص ٤٤٢).

(٦) هجاء مصاحف الأمصار (ص٤٠، ٤١).

٥- يرى الدكتور غانم أن ما رسم من ذلك بالتاء يحتمل أن يكون احتفاظاً بالصورة القديمة لرسم تلك الكلمات رغم أن الاستعمال قد تجاوز المرحلة التي استندت إليها تلك الصورة [١].

وسواء أكان ما رسم بالتاء على مراد الأصل أو الوصل، أو كان ذلك راجعاً للمملي والكاتب، أو كان من الصور القديمة التي بقيت في الرسم العثماني، أو كان للدلالة على جواز الوجهين، أو غير ذلك، فإنه لا يفسِّر لنا وجود هذا التنوع في مواضع مخصوصة، ولهذا فإن التوجيه الأنسب أن يقال بأن ذلك مرتبط بالقراءات الثابتة، فما رسم بالتاء من هذه الكلمات اختلف القراء في الوقف عليها بالتاء أو بالهاء[٢]، ولذلك رسمت بالتاء دلالة على ذلك، وقد أنكر ابن الأنباري على من قال إنك مخير في الوقف على كل هاء للتأنيث بالهاء أو بالتاء[٣]، وهو الصواب لأن ذلك مقيد بالرواية، وهي سابقة على الرسم، وليس العكس، ولا يمكن القول بأن رسم هذه الكلمات بالتاء هو السبب في اختلاف القراء فيها، بل العكس هو الصحيح، وهو أن الصحابة ﷺ كتبوا ما صحَّت به الرواية لديهم بجواز الوقف عليها بالوجهين بالتاء، وما لم يصح لديهم كتبوه بالهاء، والله أعلم.

المطلب الرابع: توجيهات الإمام الطَّلَمَنْكِيّ لظاهرة القطع والوصل

أولاً: الدلالة على جواز الوجهين:

قال اللبيب بعد ذكر مواضع قطع نون(أن) من (لا) في مواضعها العشرة دون ما سواها: «وقال صاحب (الدر النظيم): إنما فعل الصحابة كُتَّاب المصاحف ﷺ ذلك لِيُرُوا جواز الوجهين. وكذلك فعلوا في﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ﴾ في [الرعد:٤٠] لِيُرُوا

(١) ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية (ص٢٧٢).

(٢) اختلف القراء في الوقف على هاء التأنيث التي رسمت تاءً فوقف عليها بالهاء ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، ووقف الباقون عليها بالتاء. ينظر: النشر في القراءات العشر(٢/ ١٣٠).

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٢٨١، ٢٨٢).

جواز الوجهين»[١].

وهذا التوجيه هو نفسه الذي صرَّح فيه اللبيب أن الطَّلَمَنْكِيَّ ذكره توجيهاً لتنوع رسم تاء التأنيث، وهو الذي ذكره الدَّانِي في سياق توجيه التنوع الحاصل في الرسم العثماني بشكل عام[٢]، أما عن توجيه القطع والوصل في هذا الباب، فقد ذكر أن القطع على الأصل، والوصل على اللفظ[٣].

ويذكر المهدويُّ توجيهاً لذلك يتعلق بالمملي والكاتب، وبما كان من الموصول والمقطوع مدغماً في ما بعده أو غير مدغم، قال:« وعلة وقوع بعض ما تقدم ذكره مقطوعاً، وبعضه موصولاً هو ما قدمناه من كِتَاب الكاتب على لفظ المملي، وكذلك المدغم، وذلك جائز، لأن﴿فِيمَا﴾، و﴿لِكَيْلَا﴾ وما أشبههما، هما في الأصل كلمتان، فإذا كُتب ذلك مقطوعاً كان على الأصل، وإذا كتب موصولاً فلكثرة الاستعمال، حتى صار ككلمة واحدة.

والمدغَم قد دخل في المدغم فيه، حتى صارا حرفاً مشدداً، فإذا كتب بحرف واحد كان على لفظ الإدغام، واستغني بالتشديد عن صورة الحرف المدغَم، وإذا كتب بحرفين فهو على الأصل، وكلٌّ صواب مستعمل»[٤].

وقول المهدويِّ «وكل صواب مستعمل» يشير إلى ما ذكره الطَّلَمَنْكِيُّ من أن توجيه هذا التنوع هو إرادة التنبيه على جواز كلا الوجهين، وفي التعليق على هذا التوجيه يقال إنَّ قواعد الكتابة وقتئذ لم تكن موجودة على هذا المستوى من التقعيد الذي ظهر لاحقًا، حتى يكون هذا التنوع في كتابة الكلمات مقصودًا لذاته، ولهذا

(١) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٥٤١).
(٢) المحكم في نقط المصاحف (ص١٨٦).
(٣) ينظر: المقنع، للداني (ص٤٥٩).
(٤) هجاء مصاحف الأمصار (ص ٤٩).

لا يُظَنُّ أن هذا التعليل كافٍ، وإلا ما أجهد العُلَماء أنفسهم في البحث عن توجيه هذه الظواهر وتفسيرها.

ثانياً: مراعاة الموقع الإعرابي:

قال اللبيب: «قال صاحب (الدر النظيم): ﴿كُلّ مَا﴾ مقطوعة موضع واحد؛ لأنها في موضع خفض، قوله تعالى: ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ﴾ [إبراهيم: ٣٤]»[(١)].

ذكر الطَّلَمَنْكِيُّ أن القطع في ﴿كُلّ مَا﴾ كان مراعاة للموقع الإعرابي، ولبيان اطراد هذه التوجيه لا بد من استقراء جميع مواضعها، فقد وردت في ثمانية عشر موضعاً كلها موصولة، سوى خمسة مواضع، موضع منها مقطوع باتفاق وهو الذي معنا، وأربعة باختلاف، وهي ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلۡفِتۡنَةِ﴾ [النساء:٩١]، و﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةَۢ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُۖ﴾ [المؤمنون:٤٤]، و﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ﴾ [الملك: ٨]، و﴿كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ﴾ [الأعراف:٣٨]، والعمل على القطع في موضعي النساء والمؤمنون، والوصل في موضعي الأعراف والملك[(٢)].

وبالتأمل يظهر أن ﴿كُلّ﴾ في هذه المواضع ظرف زمان يفيد التكرار، وهي من أدوات الشرط غير الجازمة سوى موضع إبراهيم الذي اتفقت المصاحف على قطعه فإن ﴿كُلِّ﴾ اسم مجرور بـ﴿مِّن﴾ و﴿مَا﴾اسم موصول في محل جر بالإضافة، ويجوز أن تكون مصدرية[(٣)]، وليست(كل) هنا ظرفية، ولهذا شرط أئمة النحو لقطع(ما) عن(كل) أن يعمل فيها ما قبلها، وتكون حينئذ اسماً، أما إذا كانت ظرفاً ولم يعمل فيها ما قبلها فإنها تكون موصولة[(٤)]، وأما موضعا النساء والمؤمنون

(١) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٥٥٦).

(٢) ينظر: دليل الحيران (ص٢٢٦)، وسمير الطالبين (ص١٣٤).

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن، (١/ ٤٠٦)، وإعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين درويش (٥/ ١٩٤).

(٤) ينظر: همع الهوامع (٢ / ٤٧٢).

اللذان ترجَّح فيهما القطع فـ﴿كُلَّ مَا﴾ فهما ظرف زمان بمعنى (حين) متضمن معنى الشرط[(١)]، فلا أثر للعامل الإعرابي في قطعهما.

وبهذا يمكن القول بأنَّ ما ذكره الطَّلَمَنْكِيّ يصلح لتفسير اتفاق المصاحف على قطع﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، ولا يصلح لتفسير القطع في المواضع الأربعة التي اختلفت فيها المصاحف في القطع والوصل، بل إنها لا تختلف في الإعراب عن المواضع التي جاءت موصولة باتفاق.

وقد وافق الطَّلَمَنْكِيَّ على هذه التوجيه بعضُ العلماء كأبي داود، والجعبري[(٢)].

ثالثاً: التوجيه المعنوي لبعض مواضع القطع والوصل:

قال اللبيب في توجيه قطع اللام مما بعدها في مواضعها الأربعة[(٣)]: «قال الطَّلَمَنْكِيُّ: الحجة في قطع هذه اللام مما بعدها أنها ليست من الاسم الذي تلحقه وتدل عليه بمعناها الذي جعلت له، والسبب الذي اجتلبت لأجله، والذي تفيده من الملك والاستحقاق موجود فيها كانت متصلة أو منفصلة. بل إذا كانت منفصلة كانت أدل على أنها ليست من نفس الكلمة المتصلة بها، ففي انفصالها زيادة بيان ومعنى ليس في اتصالها»[(٤)].

وللعلماء في توجيه قطع اللام عما بعدها في هذه المواضع عدة توجيهات، نجملها فيما يأتي:

١- توجيه الطَّلَمَنْكِيِّ الذي معنا، والذي قال فيه: إن انفصال اللام في هذه

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين درويش(٢/ ٢٩٢)، (٦/ ٥١٨).

(٢) ينظر: مختصر التبيين (٢/ ٤١٢) ، وجميلة أرباب المراصد (ص٥٥٦).

(٣) قطعت اللام مما بعدها في أربعة مواضع هي:﴿فَمَالِ هَٰؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ ﴾ [النساء:٧٨] ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ ﴾ [الفرقان: ٧]، ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[المعارج: ٣٦]. ينظر: المقنع، للداني (ص٤٨٢).

(٤) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٥٦٧).

المواضع يدل على أنها ليست من نفس الكلمة المتصلة بها، وأن في انفصالها زيادة معنى لا يوجد في اتصالها، ولكنه لم يبين هذا المعنى الزائد الذي أفاده انفصال اللام في هذه المواضع، وقد ذكر اللبيب أن معناها في حال الانفصال (ما بال)، و(ما شأن)، ولما كانت بمعناهما وحقها الانفصال في الرسم قطعت كذلك اللام عما بعدها واتصلت بـ(ما)، على عادة العرب في الجمع بين الأشياء في الحكم(١). ونقل مَكِّيٌّ عن الفَرَّاء أن أَصله (مَا بَال هَذَا) ثمَّ حذفت (با) فَبَقيت اللَّام مُنْفَصِلَة(٢)، وممن نبه على أن لام الجر قطعت في المواضع تنبيهاً على انفصالها في المعنى الدَّانِي، وأبو شامة(٣).

٢- التنبيه على الأصل وهو القطع، وأنَّ اللام حرف زائد، وليس من الكلمة، وممن وجَّه به السَّخَاوِيُّ (٤) .

٣- الإعلام بجواز الوجهين عندهم، واستعمال المذهبين في عصرهم، وممن وجَّه به أبو داود، والمَارِغْنِيُّ(٥).

٤- وقال مَكِّيٌّ:« وعلة ذلك أَنه كُتِبَ على لفظ المملي، كأنه كان يقطع لفظه فكتب الكاتب على لَفظه... وقيل: إِن أصل حروف الجر أَن تأتي مُنْفَصِلَة مما بعدها نَحْو: (في) و(عن) و(على)، فأتى ما هو على حرفٍ على قياس ما هو على حرفين»(٦). وكلام مكي بأنه على لفظ المملي غير مقبول على إطلاقه، لارتباط ذلك بالقراءات كما سنوضحه بعد قليل، أما قوله بأن الأصل انفصال حروف الجر مما

(١) ينظر: الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ٥٦٥، ٥٦٦).
(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢ / ٥١٩، ٥٢٠).
(٣) ينظر على الترتيب: المقنع، للداني (ص٤٨٢)، وإبراز المعاني (ص٢٧٧).
(٤) ينظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص ٤٣٦).
(٥) ينظر: مختصر التبيين (٢/ ٤٠٦، ٤٠٧)، ودليل الحيران (ص٢٢٥).
(٦) مشكل إعراب القرآن (٢/ ٥١٩، ٥٢٠).

بعدها، فجاء ما هو على حرف على قياس ما هو على حرفين فيحتمل.

وقد تتبعت مجيء (ما) بعد اللام في القرآن ، مثل قوله تعالى:﴿فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ [فاطر:٣٧]، و﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [البقرة:٢٧٠]، فوجدت أن لاتصال (ما) باللام أثراً في القطع والوصل، وذلك أنها حال اتصالها أصبحتا(مال) كالكلمة الواحدة، وأفادت معنىً زائداً على معنى الملكية الذي يفيده حرف (اللام) وهو (الشأن) أو (الحال)، في حين أنها في حال انفصالها عن(ما) واتصالها بما بعدها كما في الآيتين السابقتين، لا يستقيم أن يكون معناها(الشأن)، بل هي لإفادة معنى الملكية أقرب، ولذلك اتصلت لام الجر بمدخولها، ولم تنفصل عنه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنه لم تثبت قراءة بفصل اللام في مثل هاتين الآيتين، ولذلك وصلت بما بعدها، بعكس المواضع الأربعة، فقد ثبت فيها جواز الوقف على(ما) وعلى(اللام)[1]، وبهذا يتبين أن لقطع اللام مما بعدها في هذه المواضع عاملين: أولهما ثبوت القراءة بجواز الوقف على اللام، والثاني العامل المعنوي الذي ألمح إليه الطَّلَمَنْكِيُّ، ومن قبله الفراء ومن وافقهما على ذلك، أن اللام قطعت في هذه المواضع تنبيهاً على انفصالها في المعنى ، والله أعلم.

(١) صحَّ عن أبي عمرو الوقف على(ما) دون اللام، واختلف عن الكسائي في الوقف على (ما) و(اللام، ووقف الباقون على اللام، وصحَّح ابن الجَزَرِيِّ جواز الوقف على (ما) للجميع لأنها كلمة برأسها. ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ١٤٦، ١٤٧).

المبحث الثالث

أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ العامة في الرسم العثماني

أولاً: توضيح معنى اللحن في قول عثمان ﷺ :

قال اللبيب: «قال الطَّلَمَنْكِيُّ: تأوَّل بعض العلماء اللحن في حديث عثمان ﷺ على تقدير: أن لو صحَّ ذلك القول الذي قاله يحيى، وعكرمة على معنى الرمز والإشارة والإيماء. وذلك أن اللحن يراد به المدح، ويراد به الذم، وهو من الأضداد. فالذي به المدح قول العرب لحنت له، ألحن لحناً، إذا قلت له قولًا يفهم معناه وفحواه، قال الطَّلَمَنْكِيُّ: اللحن من الأضداد. يراد به الصواب، ويراد به الخطأ، فمن أراد به الصواب احتجَّ بقول عمر بن الخطاب ﷺ: (تعلموا اللحن كما تتعلمون القرآن)[(١)]. يريد تعلموا كيف لغة القرآن، وقال الشاعر[(٢)]:

وحديثٍ ألَذُّه هُوَ مِمَّا تشتهيه النفوسُ يُوزَنُ وَزْنا
مَنْطِقٌ صائبٌ، وتَلْحَنُ أَحْيا ناً وخيرُ الحديثِ مَا كانَ لَحْنا»[(٣)].

والأثر الذي يثبت وجود اللحن في المصاحف العثمانية، هو ما أورده أبو عبيد بسنده عن عكرمة، قال: لَمَّا كُتِبَتِ المَصَاحِفُ عُرِضَت على عثمان ﷺ، فوجد فيها حروفاً من اللَّحنِ، فقال: «لَا تُغَيِّرُوها، فإن العرب سَتُغَيِّرُها، أو قال: سَتُعْرِبُها بِألسنتها»[(٤)]. وأورده ابن أبي داود بألفاظ مختلفة عن عبد الأعلى بن عامر، وقتادة،

---

(١) رواه أبو عبيد في (فضائل القرآن) (ص٣٤٩) بلفظ «تعلَّموا اللحن والفرائض والسنن كما تعلَّمون القرآن»، وابن أبي شيبة في مصنفه رقم (٢٩٩٢٦) (٦/ ١١٧)، والبيهقي في (شعب الإيمان) رقم (١٥٥٤) (٣/ ٢٠٩).

(٢) الشاعر مالك بن أسماء الفَزَاري، كما في لسان العرب (لحن) (١٣/ ٣٨٠)، ولكن بلفظ (يَنْعَتُ النَّاعِتُون) بدلاً من (تشتهيه النفوس)، وأورده أبو علي القالي في أماليه (١/ ٥) بنفس اللفظ الوارد هنا.

(٣) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص ١٧٥).

(٤) فضائل القرآن، للقاسم بن سلام (ص٢٨٧).

ويحيى بن يعمر، وعكرمة[١]، وذكره الدَّانِي بصيغة التمريض عن يحيى بن يعمر وعكرمة عن عثمان ﷺ[٢]، وهذه الآثار كما ذكر الطَّلَمَنْكِيُّ وغيره لا تصحُّ[٣]، وعلى فرض صحتها فإنَّ العلماء قد خرَّجوها بتخريجين:

أحدهما: ما ذكره الطَّلَمَنْكِيُّ أنَّ ذلك على سبيل الرمز والإيماء والإشارة، وهذا التخريج ذكره أيضاً الشاطبي مبتدئاً به، فقال:

لو صَحَّ لاحتملَ الإيماءَ في صُورٍ فيه كلَحْنِ حديثٍ يَنْثُرُ الدُّرَرَا[٤]

والثاني: ما ذكره الدَّانِيُّ «أن يكون عثمان رحمه الله أراد باللحن المذكور فيه التلاوة دون الرسم، إذ كان كثير منه لو تُلِيَ على رسمه لانقلب بذلك معنى التلاوة، وتغيَّرت ألفاظها، ألا ترى قوله: ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُ﴾ [النمل:٢١]، و﴿وَلَأَوْضَعُواْ﴾ [التوبة:٤٧] ، و﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، و﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، و﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٤٥] ، وشبهه، مما زيدت الألف والياء والواو في رسمه، لو تلاه تالٍ لا معرفة له بحقيقة الرسم على صورته في الخطِّ لصَيَّر الإيجاب نَفْياً، ولزاد في اللفظ ما ليس فيه، ولا من أصله»[٥].

وهذا الذي ذكره الشاطبي بقوله[٦]:

وقيل معناه في أشياءَ لو قُرِئتْ بظاهر الخط لا تخفى على

---

(١) ينظر: كتاب المصاحف لابن أبي داود (١/ ٢٢٨).

(٢) المقنع، للداني (ص٦٠٥، ٦٠٦).

(٣) كالدَّانِي، والسخاوي، وابن الجَزَرِيِّ. ينظر على الترتيب: المقنع، للداني (ص٦٠٦)، والوسيلة إلى كشف العقيلة (ص ٣٦)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٤٥٩).

(٤) عقيلة أتراب القصائد (ص١).

(٥) المقنع، للداني (ص٦٠٧، ٦٠٨)، وإلى هذا المعنى نفسه ذهب المهدوي. ينظر: هجاء مصاحف الأمصار (ص٦٦).

(٦) عقيلة أتراب القصائد (ص٢).

لَأَوْضَعُواْ وجَزَؤُاْ الظالمين لَأَاذْ بَحَنَّهُ وبِأَيْدٍ فافهم الخَبَرا

وفي ابتداء الشاطبي بتخريج الطَّلَمَنْكِيِّ، ما يشير إلى أهميته، وبهذا يكون المراد باللحن عند الطَّلَمَنْكِيِّ الكناية عن صور الخط الموافقة للفظ على إعرابه البديع من المواضع التي قد يتبادر إلى ذهن القارئ أنها خالفت قواعد الإعراب، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ﴾ [البقرة:١٧٧] فالعرب تُتْبِعُ بالواو تارة، وتستأنف أخرى لغرض الاختصاص والمدح[(١)]، أما الدَّانِيُّ فالمراد باللحن عنده المواضع التي كتبت برسم يخالف لفظها، ولعل ما ذهب إليه الطَّلَمَنْكِيُّ أولى؛ وذلك لأنَّ كُتَّاب المصاحف كتبوا وفق ما استقرت عليه قواعد الكتابة آنذاك، وما حدث في الرسم من حذف وزيادة لم يكن على خلاف المعتاد عندهم، فقد لا يكون ذلك ما قصده عثمان ﷺ باللحن، والله أعلم.

ثانياً: ذِكْر مكان مصحف عثمان ﷺ بعد موته:

قال اللبيب: «قال أبو عمرو أحمد بن محمد الطَّلَمَنْكِيُّ: لما قتل عثمانﷺكان مصحفه في حِجْره، فاختلف فيمن أخذه، فقيل أخذه الذي قتله، وقيل أخذه بعض العبيد الذين كانوا معه في الدار، والله أعلم بذلك»[(٢)].

أشار الطَّلَمَنْكِيُّ إلى أنه وقع خلاف فيمن أخذ مصحف عثمان ﷺ بعد موته وذكر أنه قد يكون الآخذ أحد قتلة عثمان ﷺ، أو أن يكون مع بعض عبيده، وذكر ابن قتيبة أنه كان مع ابنه خالد، ثم صار مع أولاده حتى ماتوا[(٣)]، ولما تتبَّعت الدكتورة سحر رحلة مصحف عثمان ﷺ التاريخية، رجَّحت أن المصحف كان في حَوْزة خالد بن عمرو بن عثمان بن عفان، وليس مع خالد بن عثمان، لعاملين:

(١) ينظر: جميلة أرباب المراصد (ص ١٤٠،١٣٩).

(٢) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص٢١٧).

(٣) ينظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص ٨١).

الأول: قرابته من معاوية بن أبي سفيان ﷺ فهو حفيده من جهة الأم، فجَدَّتُه رملة بنت أبي سفيان ﷺ، ومن المنطقي أن يسمح الجد (معاوية ﷺ) لحفيده بأن يحتفظ بمصحف جده(عثمان ﷺ).

والثاني: أن دار عثمان آلت إلى عمرو بن عثمان وإخوته، وكان أكثر أولاد عثمان ﷺ اهتماماً بدار أبيهم، حتى عرفت باسمه، وأنها نفس الدار التي قتل فيها عثمان ﷺ [1]، والله أعلم.

(١) ينظر: أضواء على مصحف عثمان بن عفان ﷺ (ص ١٢٠).

الخاتمة

وبعد عرض أقوال الطَّلَمَنْكِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ في قضايا الرسم المتنوعة تبين أنه من المبرِّزين في هذا المجال، وأن لأقواله الصدارة، خاصة في توجيه ظواهر الرسم العثماني، وهذا تلخيص لأبرز النتائج التي توصل إليها هذا البحث:

أولاً: للإمام الطَّلَمَنْكِيِّ كتابان في الرسم أحدهما صحَّت نسبته إليه وهو (الرد والانتصار)، والآخر في نسبته إليه شك، وهو (الدر النظيم في رسم القرآن العظيم).

ثانياً: عدد النصوص التي نقلها اللبيب عن الطَّلَمَنْكِيِّ تزيد على الثلاثين، منها خمسة نقلها اللبيب من (الدر النظيم) الذي لم يجزم بنسبته إليه، لذا يلزم التمييز بين ما صحَّت نسبته إلى الطَّلَمَنْكِيِّ وما هو مشكوك في نسبته إليه.

ثالثاً: ظهور أهمية أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ في علم الرسم العثماني، فقد استشهد بها اللبيب في كثير من القضايا خاصَّة التي يكون فيها اختلاف، وغالباً ما كان يحتجُّ بها مؤيِّداً للقول الذي يميل إليه.

رابعاً: أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ في وصف ظواهر الرسم تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم أجمع عليها علماء الرسم، كحذف ألف ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّرُ﴾ [الرعد:٤٢]، وقسم اختلف العلماء فيها، وجرى العمل على ما ذكره وذهب إليه مثل حذف ألف ﴿ٱلرِّيَح﴾، وقسم وافق فيها الطَّلَمَنْكِيُّ بعض الروايات الواردة، ولم يجر عليه العمل، مثل إثبات الألف بعد السين من ﴿سَاحِر﴾.

خامساً: تنوَّعت توجيهات الطَّلَمَنْكِيِّ لظواهر الرسم، فقد وجَّه حذف الألف بكثرة ورودها في القرآن، وبكراهة توالي الأمثال، وباحتمال القراءات، وبالاقتصار، ولم يغفل التوجيه الدِّلالي، ووجَّه التنوع في رسم الهمزة بمراعاة حالتي التسهيل والتحقيق، ومراعاة العامل الإعرابي، واتساق الأوزان، كما وجَّه ظاهرة الإبدال

بالدلالة على الأصل، واتباع الإمام، والدلالة على جواز الوجهين، ووجَّه ظاهرة القطع والوصل بالدلالة على جواز الوجهين، ومراعاة الموقع الإعرابي، والتوجيه الدِّلالي لبعض مواضع القطع والوصل.

سادساً: توجيه الطَّلَمَنْكِيِّ حذف الألف بأنه لاحتمال أوجه القراءات أو للاقتصار هو الركيزة التي اتكأ عليها اللبيب في تقسيم حذف الألف إلى ثلاثة أنواع وهي: حذف الاقتصار، وحذف الاختصار، وحذف الإشارة، ثم شاعت هذه الأقسام عند علماء الرسم واشتهرت.

سابعاً: توجيه حذف الألف بالإشارة إلى القراءات المتواترة من التوجيهات التي أكثر منها الطَّلَمَنْكِيُّ، وهو كذلك من العوامل المؤثِّرة في حذف الألف في الرسم العثماني.

ثامناً: توجيهات الطَّلَمَنْكِيِّ المعنوية بعيدة عن التكلف الذي انتهجه المَرَّاكُشي ومن تبعه، ولا تعدو أن تكون إشارات تندرج في مُلَح العلم ولطائفه، ولم تكن عنده منهجاً عاماً لتوجيه ظواهر الرسم.

تاسعاً: تخريج الطَّلَمَنْكِيِّ لمعنى اللحن الوارد في حديث عثمانﷺ، من التخريجات المعتبرة عند علماء الرسم.

وفي الختام توصي الدراسة بالاهتمام بدراسة مناهج العلماء في توجيه ظواهر الرسم العثماني، وبإعادة النظر في تحقيق وإخراج بعض كتب التراث، فقد وقفت على أخطاء كثيرة وقعت في النسخة المطبوعة من كتاب الدرة الصقيلة، رغم أنها رسالة علمية، مما اضطررت للبحث عن نسخة مخطوطة للرجوع إليها.

واللهَ أسأل أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

١- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، أبو شَامَةَ عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم(ت٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٢- **أبو عمر الطَّلَمَنْكِيُّ وآثاره في الدراسات الإسلامية بالأندلس**، الباحث عبد اللطيف أيت عمي، مجلة دار الحديث الحسنية، المغرب، العدد ١٢، سنة ١٩٩٥م، عدد الصفحات (١١-٤٤).

٣- **أدب الكاتب**، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قُتَيبَة الدينوري(ت:٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٤- **أدب الكُتَّاب**، أبو بكر محمد بن يحيى الصُّوْلِيُّ (ت: ٣٣٥هـ)، تحقيق: محمد بهجة الأثري، المكتبة العربية، بغداد، ١٣٤١هـ.

٥- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل**، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأَنْبَارِيُّ(ت:٣٢٨هـ)، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م.

٦- **أضواء على مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه ورحلته شرقاً وغرباً**، الدكتورة سحر السيد عبد العزيز سالم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

٧- **إعراب القرآن وبيانه**، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: ١٤٠٣هـ)، دار اليمامة، دمشق ، بيروت، ابن كثير، دمشق بيروت، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، ط٤، ١٤١٥هـ.

٨- **أمالي القالي(النوادر)**، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي(ت: ٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤ هـ =١٩٢٦م.

٩- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، أبو الحسن علي بن يوسف القِفْطي (ت: ٦٤٦هـ)، **تحقيق:** محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٢م.

١٠-**أوراق غير منشورة من كتاب المحكم لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّانِيّ** (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. غانم قَدُّورِي الحَمَد، مجلة كلية الإمام الأعظم، بغداد، العدد الرابع، ١٣٩٨هـ =١٩٧٨م، عدد الصفحات(٣٨٥- ٤٤٧).

١١-**الإيمان**، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، ط٥، ١٤١٦هـ =١٩٩٦م.

١٢-**البرهان في علوم القرآن**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزَّرْكَشِيُّ (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

١٣-**بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفِيْرُوْزَآبَادِيُّ (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وعبد العليم الطحان، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (د.ط)، نشر(١،٢،٣): ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

١٤-**بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، أبو جعفر أحمد بن يحيى بن أحمد الضبي (ت: ٥٩٩هـ) دار الكاتب العربي ، القاهرة، (د.ط)، سنة ١٩٦٧ م.

١٥-**تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت:٧٤٨هـ) تحقيق: د. عمر عبد السلام التدمري ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣ م.

١٦-**تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس**، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن الأزدي، المعروف بابن الفرضي (ت: ٤٠٣هـ)، عنى بنشره: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م.

١٧-**التبيان في شرح مورد الظمآن**، أبو محمد عبد الله بن عمر الصُّنْهاجِيُّ(ابن آجَطَّا) (ت: نحو ٧٥٠هـ) من أول الكتاب إلى نهاية مباحث الحذف في الرسم، رسالة (ماجستير)، تحقيق: عبد الحفيظ بن محمد نور بن عمر الهندي، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالـمَدِينَة المنورة، ١٤٢١ / ١٤٢٢هـ.

١٨-**ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق عدد من الباحثين، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ط١، (د.ت).

١٩-**تفسير الشعراوي**، محمد متولي الشعراوي (ت: ١٤١٨هـ)، مطابع أخبار اليوم، (د.م، ط)، ١٩٩٧م.

٢٠-**تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر من خلال سور الإسراء والكهف ومريم**، الباحثة آمال خميس حماد، رسالة (ماجستير)، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦ م.

٢١-**تقريب النشر في القراءات العشر**، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الجَزَرِيُّ (ت:٨٣٣هـ)، وضح حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

٢٢-**تنبيه العطشان على مورد الظمآن لأبي علي حسين بن علي بن طلحة الرَّجْرَاجِيّ** (ت:٨٩٩ هـ)، **من أول المخطوط إلى باب حذف الياء في القرآن الكريم**، رسالة (ماجستير)، تحقيق الباحث: محمد سالم حرشة، الجماهيرية العربية اللِّيْبِيّة الشَّعْبِيّة الاشتراكية العظمىٰ، كلية الآداب والعلوم، جامعة المرقب، ترهونة، ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ م.

٢٣-**الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، د. غانم قَدُّورِي الحَمَد، دار عمَّار، عمَّان، ط٢، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٢٤-**رسم المصحف بين التعليل اللغوي والتوجيه الدِّلالي**، د. غانم قَدُّورِي الحَمَد، مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية بجامعة الأمير سطَّام بن عبد العزيز، السعودية، العدد الأول، جمادى الآخرة١٤٣٧ هـ =إبريل ٢٠١٦، عدد الصفحات(٢٣- ٨٠).

٢٥-**الجامع لما يُحْتَاجُ إليه من رسم المُصْحَف: إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن ابن وَثِيقٍ الأندلسي** (ت٦٥٤هـ)، تحقيق: د. غانم قَدُّورِي الحَمَد، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٢٦-**جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد**، برهان الدين إبراهيم بن عمر الجَعْبَرِيّ (ت: ٧٣٢هـ)، تحقيق: د. محمد خضير مضحي الزوبعي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق ، ط١، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

٢٧-**الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد**، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي(ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

٢٨-**دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، محمود عبد الخالق عضيمة، دار الحديث ، القاهرة (د.ط،ت).

٢٩-**الدُّرَّة الصَّقِيْلَة في شرح أبيات العقيلة**، أبو بكر عبد الغني، المشتهر باللبيب، تحقيق: عبد العلي آيت زعبول، وزارة الأوقاف، قطر،(د.ط)،١٤٣٢هـ. وكذلك رجعت إلى نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية، مرفوعة في موقع الألوكة على الشبكة العنكبوتية(الإنترنت).

٣٠-**دليل الحيران على مورد الظمآن**، إبراهيم بن أحمد المَارِغْنِيُّ التونسي(ت: ١٣٤٩هـ)، طبعة الحاج صالح العسلي، تونس،(د.ط، ت).

٣١-**الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**، إبراهيم بن علي ابن فرحون اليعمري المالكي (ت:٧٩٩هـ)، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، (د. ط، ت).

٣٢-**رسم المُصْحَف دراسة لغوية تاريخية**، الدكتور غانم قَدُّورِي الحَمَد، طبعته اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، العراق، ط١، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٣٣-**الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**، مَكِّيُّ بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، ط٣، سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

٣٤-**سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين**، الشيخ علي محمد الضَّبَّاع (ت:١٣٧٦هـ)، ضمن سلسلة مؤلفات علماء القرآن والقراءات، سلسلة مؤلفات شيخ المقارئ المصرية العلامة علي محمد الضَّبَّاع، التابع لوزارة الأوقاف بالكويت(د. ط، ت).

٣٥-**سير أعلام النبلاء**: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت : ٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣،١٤٠٥ هـ= ١٩٨٥ م.

٣٦-**شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ نافع**، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المِنْتُوْرِيُّ القيسي (ت٨٣٤هـ)، تحقيق الأستاذ الصِّدِّيقي سيدي فوزي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١هـ.

٣٧-**شعب الإيمان**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م.

٣٨-**الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت: ٥٧٨ هـ)، عني بنشره: السيد عزت العطار ، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٣٧٤ هـ =١٩٥٥م.

٣٩-**صناعة الكُتَّاب**، أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس النَّحْوِيُّ (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

٤٠-**صحيح مسلم بشرح الإمام النووي**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، المطبعة المصرية بالأزهر، القاهرة، ط١، ١٣٤٧هـ=١٩٢٩م.

٤١- **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط١٤٠٨،١هـ .

٤٢- **العرش**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت : ٧٤٨هـ) تحقيق: د. محمد بن خليفة بن علي التميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

٤٣- **عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد**، أبو محمد القاسم بن فِيرُّهْ الشَّاطِبِيُّ(ت٥٩٠هـ)، تحقيق: د. أيمن رشدي سويد، دار أنوار المكتبات، السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

٤٤- **غاية النهاية في طبقات القراء**، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الجَزَرِيُّ (ت:٨٣٣هـ)، بعناية بنشره: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيميه، القاهرة.(د.ط، ت).

٤٥- **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة الكِرْمَانِيُّ (ت: نحو ٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت(د. ط، ت).

٤٦- **فضائل القرآن**، أبو عُبيد القاسم بن سلاَّم الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية، وآخَرين، دار ابن كثير (دمشق، بيروت)، ط١، ١٤١٥هـ =١٩٩٥م.

٤٧- **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي (ت: ٥٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٤٨- **كتاب أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار**، أبو داود سليمان بن نجاح (ت: ٤٩٦هـ)، تحقيق: د. أحمد بن أحمد بن معمر شَرْشال، مجمع الملك فهد لطباعة الـمُصْحَف، الـمَدِينَة المنورة، (د.ط)، ١٤٢٧هـ.

٤٩- **كتاب الكُتَّاب**، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتُوَيْه(ت: ٣٤٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السَّامَرَّائِيّ، د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، ط١، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

٥٠- **كتاب المَصاحِف**، أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان السِّجِسْتَانِيُّ (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية (د.م)، ط٢، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٥١- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، مَكِّيُّ بن أبي طالب القيسيُّ (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، (د.م، ط)، ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.

٥٢-**لسان العرب**، محمد بن مكرم بن منظور المصري(ت:٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٥٣-**لطائف الإشارات لفنون القراءات**، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القَسْطَلَّانِيُّ (ت:٩٢٣هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المُصْحَف، ١٤٣٤هـ.

٥٤-**المحكم في نقط المَصاحِف**، أبو عَمْرو عثمان بن سعيد الدَّانِيُّ(ت:٤٤٤هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.

٥٥-**مختصر التبيين لهجاء التنزيل**، أبو داود سليمان بن نجاح (ت: ٤٩٦هـ)، تحقيق: د. أحمد بن أحمد بن معمر شَرْشال، مجمع الملك فهد، المَدِينَة المنورة، (د.ط)، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٥٦-**مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ**، عبد العزيز بن علي السُّماتي، المعروف بابن الطَّحَّان (ت:٥٦١هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الإمارات، مكتبة التابعين، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

٥٧-**مشكل إعراب القرآن**، مَكِّيُّ بن أبي طالب حَمّوش القيسيُّ (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ=١٩٨٤م.

٥٨-**مصنف ابن أبي شيبة**، الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

٥٩-**الْمَطَالِع النَّصْرِيَّة للمَطَابِعِ المصريَّةِ في الأصُول الخَطِيَّة**، أبو الوفاء نصر بن نصر يونس الهُوْرِينيُّ (ت: ١٢٩١هـ)، تحقيق: د. طه عبد المقصود ، مكتبة السُّنَّة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م.

٦٠-**معاني القراءات**، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق ودراسة: مركز البحوث بكلية الآداب، جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١٢هـ =١٩٩١م.

٦١-**معاني القرآن**، الإمام أبو زكريا يحيى بن زياد الفَرَّاء (ت: ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط٣، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٦٢-**معجم البلدان**، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٦٣-**معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به**، الدكتور عبد العلي المسئول، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

٦٤-**معجم مقاييس اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت:٣٩٥هـ): تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

٦٥-**معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. طيار آلاتي قولاج، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، إستانبول، ط١، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

٦٦-**المُقْنِع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**، أبو عَمْرو عثمان بن سعيد الدَّانِيُّ (ت:٤٤٤هـ)، تحقيق: د. نورة بنت حسن بن فهد الحميد، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.

٦٧-**من أعلام الأندلس: أبو عمر الطَّلَمَنْكِيُّ الأندلسي المقرئ المحدث الأثري**، د. رضا بوشامة، مجلة الإصلاح، دار الفضيلة، الجزائر، المجلد٩، العدد ٤٤، فبراير، سنة ٢٠١٥م، رقم الصفحات (٤٥-٥٠).

٦٨-**مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن**، محمد بن محمد الشَّرِيْشِيُّ، الشهير بالخَرَّاز(ت٧١٨هـ)، طبع مع متن الذيل في الضبط، بتحقيق د. أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة البخاري (د.م ،ط)، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

٦٩-**الميسر في علم رسم المصحف وضبطه**، الدكتور غانم قَدُّورِي الحَمَد، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، ط١، ١٤٣٣هـ= ٢٠١٢م.

٧٠-**النشر في القراءات العشر**، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الجَزَرِيُّ (ت:٨٣٣هـ)، مراجعة : علي بن محمد الضَّبَّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط، ت).

٧١-**هجاء مصاحف الأمصار**، أبو العباس أحمد بن عمار المَهْدَوِيُّ (ت: نحو ٤٤٠هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الشارقة، (د.ط)، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٧م.

٧٢-**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السُّيُوطِيُّ (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.

٧٣-**الوسيلة إلى كشف العقيلة**، أبو الحسن علم الدين علي بن محمد السَّخَاوِيُّ (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق: د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٣م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	١٠٧
المقدمة	١٠٨
أهمية البحث وأهدافه والدراسات السابقة	١٠٩
منهج البحث وخطته	١١٠
التمهيد: ترجمة مختصرة للإمام الطَّلَمَنْكِيّ	١١١
المبحث الأول: أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيّ في وصف ظواهر الرسم العثماني	١١٧
المطلب الأول: أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيّ في ظاهرتي الحذف والزيادة	١١٧
أولاً: حذف ألف ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾	١١٧
ثانياً: حذف ألف ﴿ ٱلۡكُفَّٰرُ ﴾ في الرعد	١١٨
ثالثاً: حذف ألف ﴿ تُكَذِّبَانِ ﴾	١١٩
رابعاً: ترجيح إثبات ألف ﴿سَاحِرٌ﴾	١٢٠
خامساً: ترجيح حذف الياء الثانية في ﴿ وَلِيِّيَ ﴾ و﴿ أَن يُحۡيِۦَ ﴾	١٢٠
سادساً: الإجماع على زيادة ألف﴿يَأۡيۡـَٔسِ﴾ [الرعد :٣١]	١٢٣
المطلب الثاني: أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيّ في ظاهرة الهمز	١٢٤
أولاً: تشبيه الهمزة بالعين	١٢٤
ثانياً: ذكر رسم الهمزة المضمومة واوًا في ﴿أَوُنَبِّئُكُم ﴾ [آل عمران:١٥]	١٢٤
ثالثاً: ذِكْر رسم (نَبَأُ) في سورة التوبة نقلاً من كتاب عطاء بن يسار	١٢٥
المطلب الثالث: أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيّ في ظاهرة البدل	١٢٦
أولاً: ذكر الخلاف في :﴿ مِّن رِّبَا ﴾ [الروم:٣٩]	١٢٦
ثانياً: قوله في إبدال السين صاداً	١٢٧
المطلب الرابع: أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيّ في ما فيه قراءتان	١٢٨
أولاً: زيادة ﴿من﴾ ونقصانها في ﴿ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾ [التوبة:١٠٠]	١٢٨
ثانياً: رسم ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضاد	١٢٩
المطلب الخامس: أقسام الياء في القرآن وكيفية ضبطها عند الإمام الطَّلَمَنْكِيّ	١٣٠

المبحث الثاني: أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيّ في توجيه ظواهر الرسم العثماني ١٣٥
المطلب الأول: توجيهات الإمام الطَّلَمَنْكِيّ لظاهرتي الحذف والزيادة..... ١٣٥
أولاً: توجيه حذف الألف بكثرة وردها في القرآن، وبكراهة توالي الأمثال.... ١٣٥
ثانياً: توجيه حذف الألف باحتمال القراءات..... ١٣٦
ثالثاً: توجيه حذف الألف بكثرة ورودها..... ١٣٩
رابعاً: توجيه حذف الألف بالمعنى..... ١٤٠
خامساً: توجيه حذف الألف بأنه على الاقتصار..... ١٤١
سادساً: توجيه حذف الياء باحتمال القراءات..... ١٤٢
سابعاً: توجيه زيادة الألف في﴿مِاْئَةَ﴾ و﴿مِاْئَتَيْنِ﴾ بتقوية الهمزة..... ١٤٣
المطلب الثاني: توجيهات الإمام الطَّلَمَنْكِيّ لظاهرة الهمز..... ١٤٤
أولاً: مراعاة حالتي التسهيل والتحقيق..... ١٤٤
ثانياً: حذف صورة الهمزة دلالة على تحقيقها..... ١٤٥
ثالثاً: مراعاة الموقع الإعرابي..... ١٤٦
رابعاً: مراعاة اتساق الأوزان ١٤٧
المطلب الثالث: توجيهات الإمام الطَّلَمَنْكِيّ لظاهرة البدل..... ١٤٨
أولاً: الدلالة على الأصل ١٤٨
ثانياً: اتّباع الإمام..... ١٥٠
ثالثاً: الدلالة على جواز الوجهين..... ١٥١
المطلب الرابع: توجيهات الإمام الطَّلَمَنْكِيّ لظاهرة القطع والوصل..... ١٥٣
أولاً: الدلالة على جواز الوجهين ١٥٣
ثانياً: مراعاة الموقع الإعرابي ١٥٥
ثالثاً: التوجيه المعنوي لبعض مواضع القطع والوصل ١٥٦
المبحث الثالث: أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيّ العامة في الرسم العثماني ١٥٩
أولاً: توضيح معنى اللحن في قول عثمان ﷺ..... ١٥٩
ثانياً: ذِكْر مكان مصحف عثمان ﷺ بعد موته..... ١٦١
الخاتمة ١٦٣
فهرس المصادر والمراجع ١٦٥
فهرس الموضوعات ١٧٢